

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٥٦

الاثنين، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل تناول البنود

المدرجة في جدول أعمالنا

العنوان، تواصلت جهودنا طوال أكثر من ١٦ سنة لبعث حيوية جديدة في هذه المؤسسة العظيمة. ولا بد لنا الآن من التساؤل عما هو هدفنا النهائي. وكيف يمكننا تعزيز سلطة الجمعية وكفاءتها؟ لقد دعا قادتنا إلى أمم متحدة أقوى. أفلا يمكننا أن نسمي هذه العملية بدلا من ذلك: "دور الجمعية العامة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة"؟

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥ أعادت تأكيد موقعنا المركزي بوصفنا الجهاز التداولي، وصانع السياسات والتمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة. كما أقرت بدورنا في وضع المعايير وتدوين القانون الدولي. وينبغي لنا أن نجتهد لكي نرتقي إلى مستوى هذه الولاية في عملنا اليومي. ولكي تزيد تعددية الأطراف فعالية، ونجد حولا عالمية لمشاكل عالمية، من المحتم علينا جميعا أن ندعم سلطة هذه الجمعية ومركزها الدولي.

في مستهل المناقشة العامة منذ شهرين، اقترحت أنه ينبغي للجمعية أن تكون أكثر محاورة جماعية وليس كلاما أحاديا؛ وأكثر تركيزا على النتائج الموضوعية؛ وأكثر

ليوم، أود أن أبلغ الأعضاء أن النظر في البند ٥٠ من جدول الأعمال، "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد"، الذي كان مقررا اليوم، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قد تأجل إلى موعد لاحق يعلن عنه في حينه.

كما أود أن أبلغ الأعضاء أنه سيجري النظر في تقارير اللجنة الأولى بعد ظهر الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر.

البند ١٢١ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سننظر اليوم في

موضوع عظيم الأهمية لنا جميعا، هو البند المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة" من جدول الأعمال. وفي إطار هذا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الميثاق. ويجب علينا أن نستمر في تطوير علاقتنا بطريقة منفتحة، وشفافة وتعاونية، لتدعيم المنظمة وتحقيق أهدافنا المشتركة بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، إنني أثار على الاتصال بالأمين العام بشأن المسائل الموضوعية، وقد أيدت طلبه إحاطة الجمعية بالتطورات الأخيرة. وأود أن أشكره على دعمه وتعاونته.

لقد كانت لي أيضا لقاءات دورية مع رؤساء مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، فضلا عن رؤساء اللجان الرئيسية لتعزيز التعاون ونشر أفضل الممارسات. وبالإضافة إلى ذلك، قمت بتعميق تفاعل الجمعية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوثيق تعاوننا مع البرلمانات، ولا سيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

إن تواصلنا مع هذه الكيانات التأسيسية الهامة وسواها، بما فيها وسائط الإعلام، يجب أن يستمر ويتطور. ورسالتنا يجب أن تكون متسقة، ومقنعة وذات صلة بالحياة اليومية، كما يجب أن نقاوم إعطاء تصور بالاستبطان المؤسسي.

ولفعالية الرئاسة، ومكتب الرئيس أو الرئيسة، أثر هام على نوعية عمل الجمعية العامة وتنظيمه. وهذا لا يعتمد على المهارات السياسية والدبلوماسية للرئيس أو الرئيسة فحسب، وإنما على دعم وتعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وانسجاما مع الدور المتوخى للرئاسة في الميثاق، فإن ميزانية الرئاسة، بما فيها مكتب الرئيس أو الرئيسة، ينبغي تمويلها كليا من الميزانية العادية، وليس من الترتيبات المؤقتة الراهنة. يضاف إلى ذلك، وبالتناسب مع المسؤوليات المتنامية للرئاسة، ينبغي توفير الملاك الوظيفي الكافي لمكتب الرئيس، والموقع الملائم له ضمن مقر الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يضمن لكل رئيس منتخب، سواء كان من بلد متقدم

مشاركة وتبصراً؛ وأن تضرب المثل على ذلك من خلال تعاون واحترام متبادل أكبر. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على تنفيذ هذه الاقتراحات عبر مساهمتكم النشطة ومقترحاتكم.

إن الدول الأعضاء هي القوة الدافعة لنجاحنا، وأنا أشجع الأعضاء على أن يأخذوا بزمام المبادرة. فبالمعالجة المنهجية للتحديات التي نواجهها معا، وبتحقيق النتائج أولا وقبل كل شيء، يمكن للجمعية العامة أن تجعل نفسها أقوى، وأكثر فعالية وأكثر صلة بحياة الجمهور العالمي.

أود في هذا الصدد أن أشكر قيرغيزستان على تقديم مشروع قرار بشأن العدالة الاجتماعية، وشاركتها فيه أكثر من ٨٠ دولة عضوا. وبالإضافة إلى ذلك، أذكر الأسلوب التعاوني الذي اعتمدته الجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية في مقاربة الانتخابات لمجلس الأمن. وإنني أطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تواصل العمل معا بهذا الأسلوب، بحماسة وتعاون، كما فعلنا أيضا بشأن استعراض الولاية، بحيث يمكننا أن نحقق تقدما بشأن مسائل هامة أخرى، مثل تغير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية وإصلاح مجلس الأمن والإصلاح الإداري.

وهذا يعني، في ما يتعلق بالاتساق على صعيد المنظومة كلها، مثلا، أن النجاح العملي للبلدان الرائدة، على مستوى كل بلد، ينبغي أن يرحح رأي الجمعية في نيويورك، وليس العكس. ولإعطاء جميع الدول الأعضاء الفرصة لإثبات قيادتنا المتجددة بشأن المسائل ذات الأولوية، فإنني سأعقد مناقشات حول أمور عديدة، بينها مكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر، وتغير المناخ في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وحول الإصلاح الإداري في نيسان/أبريل.

إن العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى يجب أن تكون تكاملية وليس تنافسية، كما ينص

البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا تؤيد هذا البيان.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة للأعضاء لمناقشة تنشيط الجمعية العامة خلال الدورة الثانية والستين.

ولكن قبل أن نفعل ذلك نود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الرئيسة السابقة للجمعية العامة، سعادة الشبيخة هيا راشد آل خليفة، في الدورة الحادية والستين بهدف تنشيط الجمعية العامة، ولا سيما عقد المناقشات المواضيعية بشأن المسائل التي تهم الأعضاء بصفة خاصة.

كما نشعر بالامتنان كذلك للميسرين المشتركين، السفير دانيال بوديني ممثل سان مارينو والسفير بول باجي ممثل السنغال، على عملهما الشاق وعلى مشاورتهما الواسعة النطاق، التي استدعت المشاركة النشطة من جانب الاتحاد الأوروبي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود المبذولة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وسلطتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ والأهداف المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والتدابير المعتمدة في العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونعتقد في هذه المرحلة أن للجهود المبذولة على المستوى العملي أهمية قصوى من أجل كفالة الأداء الشامل للجمعية العامة.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا أن الجمعية العامة تنشط أعمالها عندما تتناول، أولا وقبل كل شيء،

النمو أو من بلد نام، بغض النظر عن كبره أو صغره، فرصة متكافئة لتحقيق نتائج. والميزانية الممولة كليا من الأمم المتحدة، تعزز استقلالية الرئاسة وتزيد شفافية الدول الأعضاء وقابليتها للمساءلة.

وقد جاء في قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦١ أن الدول الأعضاء:

”تقرر أن تنشئ في دورتها الثانية والستين فريقا عاملا مخصصا لتنشيط الجمعية العامة، تكون المشاركة فيه مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، من أجل تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة وتحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، عن طريق أمور عدة منها الاستناد إلى القرارات السابقة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية“.

وإنني أعتقد أنه من المهم جدا أن يركز الفريق العامل على ضمان التنفيذ الكامل للقرارات القائمة. ويمكنه أيضا أن ينظر في خطوات عملية أخرى لتحسين أساليب العمل، مثل إنشاء مستودع لأفضل الممارسات للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، مع الاستكمال دورياً لأحكام النظام الداخلي، لكي يشمل القرارات الأخيرة للجمعية.

إن الفريق العامل سيبدأ قريبا النظر في هذه المسائل وسواها. وإنني سعيد جدا اليوم بأن أعلن أن سعادة السفير تاوبك، الممثل الدائم لبولندا، وسعادة السفير لويزاغا، الممثل الدائم لباراغواي، وافقا على تولي الاشتراك في رئاسة الفريق العامل. وأود أن أطلب إلى جميع الدول الأعضاء تقديم التعاون والدعم الكاملين للرئيسين المشاركين، وأدعوها إلى تقديم الاقتراحات البناءة والأفكار العملية.

السيد ليموس غودينهو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن

المتحدة الرئيسية العلاقات فيما بينها، يمكن معالجتها عن طريق التنفيذ الفعال للقرارات والمقررات القائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية نتطلع إلى قيام الأمين العام بتقديم تقرير شامل في الوقت المناسب، كما هو متوخى في الفقرة ١ من القرار ٢٩٢/٦١ حتى يمكن أن يشكل ذلك التقرير أساساً قيمياً لإجراء مناقشة مفيدة وعملية المنحى في إطار الفريق العامل المخصص.

ونحن نتطلع إلى العمل مع الأشخاص الذين عينتهم حتى نتمكن، تحت قيادكم العامة، من تسيير أعمالنا في الدورة الحالية.

ويتعهد الاتحاد الأوروبي بالمشاركة، بأسلوب بناء وعلمي، في أعمال الفريق العامل المخصص بغية المساهمة في التوصل إلى نتائج ناجحة لجهودنا الجماعية التي نبذلها بهدف زيادة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن تقدير حركة عدم الانحياز للعمل الشاق الذي قام به الميسران المشتركان، السفير باجي ممثل السنغال والسفير بوديني ممثل سان مارينو، خلال الدورة الحادية والستين.

إن الجمعية العامة، باعتمادها القرار ٢٩٢/٦١، قررت القيام خلال الدورة الحالية بتقييم مدى تنفيذ القرارات والمقررات السابقة المتصلة بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

وفي بداية هذه المناقشة، تود حركة عدم الانحياز أن تذكّر بمشروعية وأهمية مبادئها ومواقفها فيما يتعلق بهذه المسألة.

وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن أن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي يجب أن يسترشد بمبادئ

المسائل التي تثير قلقاً حقيقياً لدى شعوبنا وللمجتمع الدولي ككل. ومن واجبنا الجماعي أن نشارك في اتخاذ مبادرات مفيدة حتى نستطيع الوفاء بتوقعات شعوبنا وإضفاء أهمية أكبر على أعمال الجمعية العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من مسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء أن تطبق في أعمالها اليومية ما قد اتفق عليه الجميع بالفعل وما يعتبر مفيداً وضرورياً من أجل تنشيط هذه الهيئة. ونشير إلى أن تنشيط الجمعية العامة ما زال يشكل عملية مستمرة طوال عدة سنوات، وأنه قد تم بالفعل اتخاذ قرارات عديدة في الماضي في هذا الصدد. وينبغي تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ذلك الوقت، كما أقرته بذلك هذه الجمعية عندما اتخذت القرار ٢٩٢/٦١.

وسيكون التنفيذ أيضاً من صميم أعمال الفريق العامل المخصص الذي سينشأ في هذه الدورة، على النحو المتوخى في القرار الذي ذكرته آنفاً. إن الولاية الموكلة إلى الفريق العامل المخصص هي، في جملة أمور، "تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة" (القرار ٢٩٢/٦١، الفقرة ٢).

ولا تبين تلك القرارات بشكل كامل جميع آراء ومواقف الاتحاد الأوروبي المعروفة جيداً بشأن تنشيط الجمعية العامة. وفي عدة مناسبات كنا نود أن نرى الجمعية العامة تتخذ قرارات أكثر جرأة وأكثر طموحاً تبين مواقفنا بشكل أفضل.

ومع ذلك نعتقد أن تعزيز تنفيذ القرارات والمقررات القائمة وتوحيدها سوف يعطي قيمة مضافة حقيقية وسوف يؤثر بشكل كبير على الأسلوب الذي تتبعه الجمعية العامة، والأمم المتحدة ككل، في تسيير أعمالها.

وفي ختام الدورة الحالية قد نصل إلى نتيجة مفادها أن بعض نواحي القصور التي نعرفها في الطريقة التي تؤدي بها الجمعية العامة أعمالها وفي الطريقة التي تقيم بها هيئات الأمم

وبالنسبة لتقييم حالة تنفيذ جميع القرارات السابقة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، وخاصة القرارات البارزة ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ و ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠، فإن الحركة تشعر بخيبة أمل عميقة لأن التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة ١ من قرارها ٢٩٢/٦١ مواصلةً لمتطلبات الإبلاغ التي أرساها القراران ٣١٣/٥٩ و ٢٨٦/٦٠، لم يوفر حتى في هذه المرحلة من الدورة الثانية والستين، للدول الأعضاء، وبالتالي حُرمت من المشاركة في المشاورات المقبلة المتعلقة بالتوجيه السياسي اللازم الذي كان من المتوقع أن ينشأ من مناسبة هذه المناقشة. وبالرغم من ذلك، فإن حركة عدم الانحياز تود في هذه المرحلة أن تدلي بالتعليقات التالية بشأن عدد من الجوانب.

إن حركة عدم الانحياز تلاحظ مع شعور متزايد بالقلق المحاولات المستمرة من جانب مجلس الأمن للتعدي على الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية فيما يتعلق بالمسائل التي من الواضح أنها تقع في نطاق وظائف تلك الهياكل الأخيرة وسلطاتها. وكانت تلك هي الحالة، مرة أخرى، حينما عقد مجلس الأمن مؤخرًا مناقشة مواضيعية بشأن آثار تغير المناخ (انظر S/PV.5663)، وبذلك لم يخرج المجلس من أحكام الميثاق فحسب، بل خرج أيضًا عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدول الأعضاء بزيادة التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرئيسية فضلًا عن التكامل في برامج عمل هذه الأجهزة.

وحركة عدم الانحياز تشدد، مرة أخرى، على ضرورة الاحترام الكامل لوظائف الأجهزة الرئيسية وسلطاتها، وخاصة الجمعية العامة، وضرورة المحافظة على التوازن بين هذه الأجهزة وفقًا للميثاق. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة باقتراحات رئيس الجمعية العامة بعقد فريق للمناقشة بشأن تغير المناخ وجلسة غير رسمية للجمعية العامة بشأن تنفيذ الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتطلع

الديمقراطية والشفافية والمساءلة والذي يجب أن يتم عن طريق المشاورات، عنصر مهم في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وينبغي أن تظل الأهداف هي تعزيز دور الجمعية العامة وموقفها، بوصفها الهيئة التداولية التمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة لوضع وصنع السياسات.

وتشدد حركة عدم الانحياز أيضًا على أن تحسين إجراءات الجمعية وأساليب عملها مجرد خطوة أولى تجاه المزيد من التحسينات الجوهرية التي تهدف إلى استعادة وتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، بما في ذلك دورها وسلطتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين كما هو منصوص عليه في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٣٥ من الميثاق.

إن حركة عدم الانحياز، في حين تعرب عن استعادتها مواصلة دعم كل الجهود الجارية لتعزيز الدور المحوري للجمعية وسلطتها، تود أن تؤكد على أنها ستظل تعارض أي اقتراح بشأن الإصلاح يسعى إلى مناقضة هذا الهدف. وستواصل أيضًا معارضة أي نهج يسعى أو قد يؤدي إلى تقويض إنجازات الجمعية العامة أو تقلييلها، أو الانتقاص من دورها أو وظيفتها الحاليين، أو التشكيك في أهميتها ومصداقيتها.

إن حركة عدم الانحياز تعرب عن قلقها لأنه تم خلال الجولات السابقة للمشاورات، تقديم اقتراحات متكررة تهدف إلى تقويض الدور المحوري للجمعية وسلطتها، بما في ذلك الاقتراحات المتعلقة باختصاصات الجمعية فيما يتعلق بشؤون الإدارة والميزانية. وحركة عدم الانحياز يحدوها الأمل في أن تقدم أي اقتراحات مقبلة تهدف إلى زيادة تنشيط أعمال الجمعية بروح تستبعد أي تحديات من هذا النوع.

العامة، على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٩٢/٦١، وتعرب الحركة عن استعجالاتها للمشاركة في أعمال الفريق بغية التوصل إلى تقييم مفصل وسليم لحالة تنفيذ جميع القرارات السابقة، وإذا اقتضت الضرورة، العمل نحو اتخاذ قرار جديد يهدف إلى إجراء المزيد من التحسينات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ الممثلين الدائمين لبولندا وباراغواي على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية للدورة الثانية والسنتين. وأشكرهما على الموافقة على تولى هذه المهمة الشاقة.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وتود ماليزيا أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلى به من فوره ممثل الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أن أشير إلى الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية، التي بموجبها عقد رؤساء دولنا أو حكوماتنا العزم على إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز التمثيلي التداولي الرئيسي للأمم المتحدة لإقرار السياسات وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية. وتلك الدعوة أكد عليها مجددا رؤساء دولنا أو حكوماتنا خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيث أكدوا من جديد على الموقع المركزي الذي تتبناه الجمعية العامة باعتبارها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة للمناقشة ورسم السياسات وتمثيل الأعضاء، كما أكدوا الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة في عملية إرساء المعايير وتدوين القانون الدولي. ودعوا أيضا إلى تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى بما يكفل تحسين التنسيق في قضايا الساعة التي تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة من قبل الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها.

إلى تقديم إسهام موضوعي في هاتين المناسبتين. وأيضا، ما زالت الحركة تشعر بقلق خاص حيال ممارسة مجلس الأمن لوضع المعايير وتحديد التعريفات في مجالات خارج نطاق اختصاصه.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن شعورها بالارتياح لأن الجمعية العامة اضطلعت بدور محوري، خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وخلال مرحلة المتابعة على حد السواء؛ وهذا مكّن الجمعية من إعادة تأكيد اختصاصاتها. كما تعرب الحركة عن شعورها بالارتياح للتقدم المحرز في تنفيذ القرارات السابقة، مثل تحسين الترتيبات الانتقالية بين الرؤساء المنتهية ولايتهم والمقبلين للجمعية العامة وعلى مستوى مكاتب اللجان الرئيسية، وتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة وزيادة تغطيته الإعلامية، والإسهام القيم الذي قدمته اللجان الرئيسية في تحسين أساليب عملها، وخاصة تحسين الطابع التفاعلي لمناقشتها، وفي العديد من المجالات الأخرى.

ومع ذلك، فإن أعضاء حركة عدم الانحياز مقتنعون بأن التنشيط الحقيقي لأعمال الجمعية العامة لا يمكن أن يتفادي معالجة المسألة المحورية الرئيسية ألا وهي: افتقار جميع قرارات الجمعية العامة إلى التنفيذ والأسباب الأساسية لذلك، وهي بالتحديد عدم توفير الموارد الكافية لتحقيق تلك الغاية.

وفي هذا الصدد، مما يشجع حركة عدم الانحياز بالتشجيع أن الدول الأعضاء تمكنت من التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية تنشيط المناقشة المتعلقة باستعراض الولاية، بغية ترشيد تخصيص الموارد التي يتم تحريرها. وتأمل الحركة بأن تتم بروح مماثلة معالجة تلك المسألة المتعلقة بتوفير الموارد الكافية لتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وأخيرا، فإن حركة عدم الانحياز تتطلع إلى عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتنشيط الجمعية

وينبغي لأية عملية إصلاح أن تؤدي إلى تعزيز الدور المركزي للجمعية العامة، وكذلك إلى استعادة وتعزيز دورها في مجالات منها صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. ويستتبع ذلك تعزيز وتنسيق علاقتها مع الأجهزة الأخرى. وقد تم تناول هذا الأمر بشكل واف في قرارات سابقة، شددت على ضرورة الاحترام الكامل للتوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في حدود صلاحياتها وولاياتها. بموجب الميثاق والحفاظ على هذا التوازن.

ويجب أن لا تقتصر الجهود المبذولة لتمكين الجمعية العامة من أداء مهامها كما نص الميثاق على التدابير الإجرائية المتعلقة بأساليب عملها. إن تحسين إجراءات الجمعية وأساليب عملها هو مجرد خطوة نحو إدخال المزيد من التحسينات الجوهرية على الجمعية العامة وتنشيطها، كما ينص القرار ٢٨٥/٥٥.

إذا أردنا للجمعية العامة أن تحافظ على مكانتها المركزية باعتبارها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة يجب أن تكون مطلعة على التطورات الراهنة وأن تتخذ الخطوات اللازمة للتعامل معها. ونرحب بمبادرة إجراء المناقشات المواضيعية وعقد حلقات النقاش والأجزاء الرفيعة المستوى بهدف التوصل إلى نتائج ملموسة وواقعية وعملية المنحى. ونرحب بتحديد مواضيع للدورة الحالية. ويسرنا في هذا الصدد، سيدي الرئيس، أنكم نظمت الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ في أيلول/سبتمبر وجعلتم من مواصلة النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ مسألة ذات أولوية للجمعية العامة.

في الختام، أود أنؤكد مجدداً أن وفدي سيعمل معكم، سيدي الرئيس، بشكل بناء لإطلاق عملية المشاورات

ولقد ظللنا نناقش مسألة تنشيط الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١، وأحرزنا بعض التقدم خلال الأعوام. ومن الأهمية بمكان أن تستمر هذه العملية بوصفها جزءاً من العملية المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة. ونظراً لأن الجمعية العامة هي أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً، علينا أن نكرس جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء على تدابير لتنشيط الجمعية، بحيث تتمكن من الوفاء بولايتها وفقاً للميثاق. ولا بد أن نبني على العمل الذي تم إنجازه في الدورات السابقة؛ والأمر الأساسي للنجاح هو تنفيذ قرارات هذه الدورات. ونتطلع إلى قيادتكم في هذه العملية، سيدي الرئيس.

وفي هذا الصدد، نشارك حركة عدم الانحياز مشاعرها حيال عدم تقديم تقرير الموقف الذي ظل مطلوباً منذ الدورة التاسعة والخمسين عن تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة. وتم التأكيد مجدداً على هذه الدعوة قبل وقت قصير في القرار ٢٩٢/٦١. وسيشكل التقرير عن موقف تنفيذ القرارات مدخلاً هاماً في مناقشاتنا، لأن من شأنه أن يمكننا من تقييم ما تم تنفيذه من قرارات وكيفية المضي إلى الأمام. ولعدم توفر ذلك التقرير، فإننا لن نتمكن من اتخاذ خطوات وتدابير فعالة لتنشيط الجمعية العامة. ونناشد بإصداره تقرير الموقف في الوقت المناسب لتمكين الدول الأعضاء من دراسته والإعداد لانعقاد الفريق العامل المخصص الذي أنشئ من فوره.

ونود أيضاً أن نسمع منكم، سيدي الرئيس، عن اقتراحاتكم بشأن خطة عمل الفريق العامل المخصص. ومن المهم أن تُجرى المناقشات بشأن هذا البند بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة، مثل المناقشات المتعلقة بالبنود الأخرى في جدول الأعمال.

السابقة - وهذه ممارسة نحن مقتنعون بأنها ستستمر تحت رئاستكم.

علاوة على ذلك، نحن نعتقد أن تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة يتطلب أيضا أن نقر بدورها في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، رغم أنه من المسلم به عموما أن المادة ٢٤ من الميثاق تعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في هذا المجال إلا أن تلك المسؤولية ليست حكرا عليه. ولذلك ينبغي للجمعية العامة أن تولي مزيدا من الاهتمام لقضايا السلم والأمن الدوليين، وفقا للمواد ذات الصلة من الميثاق والقرار التاريخي ٣٧٧ (د - ٥)، "الاتحاد من أجل السلام".

إن مسألة العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة ينبغي أن تخضع لبحث متعمق. وينبغي أن يتم هذا البحث في جلسات عامة وضمن إطار نهج يقوم على التعاون وحفظ التوازن واحترام الأدوار المخصصة في الميثاق لكل جهاز.

من هذا المنطلق، ورغم أننا نقدر التعاون بين رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئاسة الجمعية العامة، نعتقد أن المزيد من التنسيق بين الجهازين سيكون مفيدا، لا سيما في اختيار بنود المناقشات المواضيعية - وهو اختيار يجب أن يحترم الولايات القديمة والجديدة المعترف بها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن مسألة التقارير التي يتعين على مجلس الأمن أن يقدمها إلى الجمعية العامة بموجب مواد الميثاق ذات الصلة لا تزال محور اهتمامنا. وفي الواقع، ورغم النداءات المتكررة من الدول الأعضاء، يواصل المجلس تقديم تقارير سنوية ذات طابع وقائي. وينبغي أن يكون المجلس قادرا على تقديم تقارير تحليلية إلى الجمعية العامة، ومنها تقارير عن مواضيع متخصصة.

بين الدول الأعضاء في الفريق العامل المخصص بشأن التقرير عن حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية باسم وفد بلادي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها هذه المناقشة التي تتسم بأهمية خاصة للدول الأعضاء. كما أود أن أهنئ ممثلي السنغال وسان مارينو على جهودهما الكبيرة خلال الدورة الحادية والستين بصفتهم ميسرين لمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز بشأن هذا البند من جدول الأعمال المعروض على الجمعية اليوم. ونود أن ندلي بالتعليقات الإضافية التالية.

فيما يتعلق بتعزيز دور وسلطة الجمعية العامة، نحن نواصل هذا العام مرة أخرى مناقشة مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة. ومرة أخرى يجب أن نؤكد أن هذه عملية حساسة بعض الشيء وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتابعها بعزم وجدية والتزام. ومن هذا المنطلق، قام رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بإعادة تأكيد الدور المركزي للجمعية باعتبارها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة للتداول وتقرير السياسات والتمثيل.

ويعتقد وفد بلادي أن تعزيز دور وسلطة الجمعية العامة يشمل، ضمن أمور أخرى، إدراج القضايا الواضحة ذات الأهمية الخاصة للمنظمة والمجتمع الدولي عموما في جدول أعمالها. ويشمل هذا التعزيز أيضا إجراء مناقشات مواضيعية رئيسية كي تتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على القضايا الرئيسية الموضوعية والآنية. وفي هذا السياق نرحب بنوعية المناقشات المواضيعية التي أُجريت في الدورة

الدورة الواحدة والتنسيق بين أفضل الممارسات للجان، والتي تجدر الإشارة إلى أنها تختلف من لجنة إلى أخرى.

تتعلق الفئة الثالثة من تعليقاتي بدور الجمعية العامة في اختيار الأمين العام. لقد نوقشت مسألة اختيار الأمين العام على مدى العامين الماضيين في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية، ولكن لم يتم البت في تدابير ملموسة بشأنها. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي لنا معا أن ننظر في الكيفية التي ينبغي بها تفسير المادة ٩٧ من الميثاق فيما يتعلق بزيادة مشاركة الدول الأعضاء في اختيار الأمين العام من خلال الجمعية العامة. ومن الأفضل في هذا الصدد أن يتم النظر في ذلك قبل الانتخابات المقبلة.

وأخيرا أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للولاية التي اعتمدها الجمعية العامة في آب/أغسطس لإنشاء فريق عامل مخصص في الدورة الثانية والستين لتنشيط الجمعية العامة من أجل "تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة وتحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، عن طريق أمور عدة منها الاستناد إلى القرارات السابقة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية". (القرار ٢٩٢/٦١، الفقرة ٢).

سيدي الرئيس، إن وفدي جد مسرور لإنشاء الفريق العامل الذي أعلنته تواء، ونهني رئيسيه المشاركين، سفيري بولندا وباراغواي، متعهدين لهما بالدعم الكامل من قبل الوفد التونسي.

ونرجو أن تنظر الدول الأعضاء، في سياق هذا الفريق، في أفكار وابتكارات يمكن أن تعيد الجمعية العامة إلى موقعها المركزي في منظومة الأمم المتحدة. لقد آن أوان الالتزام بهذا المسار جديا وبتصميم.

السيد مليماركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يضم وفدي صوته تأييدا لبيان الجزائر باسم بلدان حركة

وفي شأن آخر، أود أن أعود إلى مسألة تنفيذ قرارات الجمعية العامة. لا بد من الإشارة إلى أن احترام جميع الدول الأعضاء للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة من شأنه أن يساهم كثيرا في تعزيز سلطة الجمعية. ويؤيد وفد بلادي مختلف الأفكار التي طُرحت في هذا الصدد وتهدف إلى تحديد العوامل التي تعوق تنفيذ القرارات.

ويتعلق موضوعنا الثاني بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة. إننا سعداء بتنفيذ عدد من التدابير المتعلقة بتحسين أساليب عمل الجمعية - وخاصة استخدام اللجان الرئيسية في السنوات الأخيرة للمناقشات التفاعلية واجتماعات المائدة المستديرة وجلسات الأسئلة والأجوبة. ولقد مكّنت تلك الممارسات من إثراء المداولات وعملية صنع القرار في اللجان الرئيسية. غير أن تلك الجهود لا تزال أقل من توقعات الدول الأعضاء.

وبالمثل، يقر وفد بلادي بمزايا التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن تنشيط أعمال الجمعية العامة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (A/61/483)، والتي تدعو الدول الأعضاء إلى إعداد قرارات ومقررات أكثر إيجازا وتركيزا على الهدف وأقرب إلى الطابع العملي وإلى الحد من طول البيانات في الجمعية العامة واللجان الرئيسية. ومع ذلك، نعتقد أن ذلك لا يؤثر بأي حال على الحقوق السيادية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالإدلاء بالبيانات وتقديم مشاريع القرارات.

وعلى صعيد آخر، نعتقد أنه ينبغي إعادة النظر في العديد من التدابير التي تم اقتراحها أثناء المناقشات التي أُجريت بشأن تحسين أساليب عمل الجمعية العامة - وهي تدابير لم يُتخذ بشأنها أي قرار بعد. وينطبق ذلك، ضمن أمور أخرى، على الاقتراح الذي يهدف إلى تنظيم أعمال اللجان الرئيسية التابعة للجمعية في فترتين أساسيتين في

ما لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وهيئاتها الفرعية من وظائف.

ويود وفدي الإعراب عن قلقه من وضع مجلس الأمن قواعد وتعريفات تتجاوز اختصاصه، متجاهلا كون الجمعية العامة صاحبة المسؤولية الأولى، وفقا للمادة ١٣ من الميثاق، عن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

وفي سبيل تجنب أوجه الخلل هذه، التي توجد سوابق داخل منظومة الأمم المتحدة، يجب على رؤساء الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن أن يجرؤوا مناقشات بانتظام وأن ينسقوا فيما بينهم بالنظر إلى جدول أعمال وإلى خطة عمل كل من الأجهزة الرئيسية التي يمثلون، لجعلها متسقة ومتكاملة بصورة متزايدة. وينبغي القيام بذلك بطريقة يعزز فيها كل جهاز الجهازين الآخرين؛ ويحترم ولا يتهمهما، مع تحاشي ازدواجية الجهود وتدخل كل منها في الوظائف المسندة إلى الآخر.

ويجب إزالة الإحجام عن تنفيذ القرارات الكثيرة للجمعية، فالقرارات تشكل مجموعة هامة من المعايير، لكنها تبقى مشلولة لأن عدم الامتثال لها يعود إلى انعدام الإرادة السياسية لدى الدول التي تتمتع بسلطان سياسي وعسكري أو اقتصادي. ويبدو طبيعيا من ثم أن يحدث هذا أيضا بالنظر إلى القرارات الكثيرة التي تشير إلى إصلاح الأمم المتحدة وإلى تنشيط الجمعية بالذات، مثل القرارات ١٢٦/٥٨ و ٣١٦/٥٨ و ٢٨٦/٦٠، التي لا تشهد إلا مستوى تنفيذ محدود.

وتكرر كوبا تأكيدها أن تنشيط الجمعية يجب ألا يكون عملية بيروقراطية تتأثر بمصالح قلة من البلدان الغنية، القوية وأهوائها، التي تحاول فرض أحادية الجانب ولا تلجأ إلى تعددية الأطراف إلا عندما تناسب مصالحها. وفي نفس الوقت، نرجو فوق ذلك، نتيجة لعملية كهذه،

عدم الانحياز. وأود مجرد إضافة بضعة تعليقات على هذا البند.

تبدي كوبا قلقها لعدم وجود تقرير عن تنشيط الجمعية العامة، مما يجعل من الصعب على الدول الأعضاء إلقاء نظرة متعمقة على هذه المسألة الهامة. ونكرر طلبنا قيام الأمانة العامة بنشر هذا التقرير بأسرع ما يمكن، بما يسهل إجراء مناقشة بالجمعية اللازمة التي تستند عليها أهمية هذه المسألة.

إن تنشيط الجمعية العامة عنصر حاسم من عناصر الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة. لا يجوز لنا الكلام عن أن المنظمة، تتخذ إجراءات أكثر ديمقراطية وفعالية، إذا لم تمارس الجمعية العامة بصورة تامة ما يخولها الميثاق من صلاحية. وتلك العملية ينبغي أن تجدد تأكيد الدور المحوري للجمعية العامة، بصفتها الجهاز الرئيسي للمناقشة وصنع السياسات والجهاز التمثيلي في الأمم المتحدة، كما يقر الميثاق وإعلان الألفية.

ومن الأمور الهامة عند انتهاء هذه العملية أن تعزز الجمعية ما لها من سمة الاستقلال وسمة جهاز للنقاش الشامل، لا قيد فيه ولا حد لحرية الدول الأعضاء في تناول المسائل التي تهمها.

ونحن نشدد على ضرورة إقامة توازن واف ما بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وفقا للميثاق، وحاجة الدول الأعضاء في المنظمة إلى الكف عن محاولات نقل بنود جدول أعمال الجمعية العامة إلى مجلس الأمن.

يجب على مجلس الأمن أن يتقيد بأحكام الميثاق تقيدا صارما، فضلا عن امتثاله لجميع قرارات الجمعية العامة بصفتها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، وعليه الكف عن التدخل في المسائل التي تقع بصورة ظاهرة في نطاق

للتنشيط التركيز على تدابير موضوعية، ترمي إلى استعادة دور الجمعية وسلطتها والارتقاء بهما إلى الموقع المرسوم في الميثاق أصلاً.

لا يتيسر تنشيط الجمعية العامة في حين يجري تفويض دورها وامتيازاتها وسلطتها بالتعدي على جدول أعمالها من جانب مجلس الأمن. يجب المحافظة على التوازن بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، المنصوص عليه في الميثاق ويجب احترامه. ومما يدعو إلى القلق بصورة خاصة تعدي مجلس الأمن على مسائل تقع تقليدياً في مجال اختصاص الجمعية، كعملية تحديد المعايير وتدوين القانون الدولي. ومن دواعي القلق أيضاً إجراء مناقشات مواضيعية في مجلس الأمن لمسائل، كثيراً ما تقع في مجال اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كرر القرار ٢٨٦/٦٠ التأكيد أن على مجلس الأمن، بالإضافة إلى جعل تقريره السنوي أكثر تحليلاً، أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة. من المهم أيضاً تنفيذ هذا الحكم فيما يقوم المجلس بالنظر في سبل زيادة تحسين نوعية تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة. وفي نفس الوقت، ينبغي أن نحترس من اتخاذ موقف مفرط الحماس قد يؤدي بالجمعية العامة بدورها إلى التدخل في مجالات، هي بالدرجة الأولى من صميم اختصاص هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

ويكتسي تنفيذ أحكام قرارات سابقة للجمعية بشأن المسألة أهمية ماثلة. وجدير بالذكر أن أحد المجالات الموضوعية التي حاول القرار ٢٨٦/٦٠ تنشيطها يتمثل في دور الجمعية في انتقاء الأمين العام. فقد سعى القرار إلى وضع إجراء يتسم بقدر أكبر من الشمولية والشفافية لتعيين الأمين العام، وفقاً للمادة ٩٧ من الميثاق. وعلاوة على ذلك، طلب القرار ٣١٣/٥٩ إلى رئيس الجمعية العامة أن يقترح إجراء مناقشات تفاعلية بشأن المسائل الحالية المدرجة في

تعزيز التفاعل بين الأمانة العامة والجمعية العامة، بحيث تكون الأمانة مسؤولة بصورة أشد فعالية عن الولايات التي تحددها لها الدول الأعضاء.

وأختمت بياني بتكراري أن الجمعية، في عملية التنشيط هذه المعقدة، على كونها ضرورية، يمكنها أن تعتمد على كامل استعداد الوفد الكوبي ومشاركته البناءة.

السيد ملهوترا (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نشارك في المناقشة عن تنشيط عمل الجمعية العامة وأن ننضم، في موقفنا، إلى موقف حركة عدم الانحياز، كما بينه وفد الجزائر.

إن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة للتداول وصنع القرار السياسي والتمثيل. وينبغي أن تستعيد بتنشيطها موقعها كأول جهاز، كما ورد في الميثاق. ويجب أن يكفل التنشيط تصدي الجمعية للمشاكل الإنمائية التي تواجه الأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب على الجمعية العامة بعد أن يتم تنشيطها أن تحدد جدول الأعمال العالمي، ولا سيما في المسائل الاقتصادية والمالية.

اتفقت الدول الأعضاء، في السنوات القليلة الماضية، على بعض التدابير لترشيد عمل الجمعية العامة وجدول أعمالها وتبسيطهما، ولتحسين أساليب عملها وعمل لجائها الرئيسية. وقد سعت تلك الجهود إلى إعطاء عملها تركيزاً أكثر. وأدت أيضاً إلى تلبية احتياجات مكتب رئيس الجمعية العامة، بما يشمل احتياجاته خلال فترة انتقالية. وحدت الجهود المبذولة لتخفيف العبء الثقيل الذي تشكله الأوراق المقدمة إلى الجمعية من حجم هذه الوثائق. إن هذه التغييرات الإجرائية من معالم بداية مفيدة.

ولكن، لا يمكن تنشيط الجمعية العامة بتحسين التنسيق أو تبسيط الإجراءات فقط. فمن الأمور الحورية

مصادقية الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها قد أصبح أكثر ارتباطاً بقدرة الجمعية العامة على ممارسة سلطاتها المؤسسية. ورغم القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة على مدى الأعوام الماضية، والتي تضمنت عدداً من الخطوات الهامة لتفعيل دورها، إلا أن هناك عدداً كبيراً من الإصلاحات المحورية الأخرى التي ما زالت الخلافات قائمة حولها وتزداد حدة، والتي تحتاج لإرادة سياسية صادقة هادفة لتعزيز الحكم الرشيد على المستوى الدولي.

وإذ تعبر مصر عن اتفاقها مع ما ورد في البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، تود أن تؤكد على عدد من النقاط الهامة:

أولاً، إن تفعيل دور الجمعية العامة ينبغي أن يقوم على متابعة التنفيذ الفعال للقرارات التي اتخذتها بشأن هذا الموضوع، في نفس الوقت الذي يستمر فيه التفاوض حول خطوات إضافية نحو تعزيز فعالية الجمعية العامة من جهة أخرى. ولن يكتب لهذا المسعى النجاح إذا ما قصرنا الأمر على مناقشة سبل ترشيح جدول أعمال وولايات الجمعية ولجانها الفرعية والتقارير المرفوعة لها، وإنما يتعين تعزيز ذلك بوضع خطة واضحة تبدأ بمحصر هذه القرارات وتحديد التزاماتنا بموجبها وتنفيذها بالفعالية اللازمة.

ثانياً، رغم نجاح عملية انتخاب الأمين العام الثامن للمنظمة، وتعيين الجمعية العامة له بتوافق الآراء بناءً على توصية من مجلس الأمن، أظهرت المناقشات التي جرت حول دور وسلطة الجمعية العامة في هذا الموضوع مقابل سلطة مجلس الأمن، ضرورة استمرار البحث في سبل ترسيخ دور الجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة بما يتفق مع أحكام ميثاق المنظمة، وما ورد في قرارات الجمعية العامة ٢٤١/٥١ و ٢٨٦/٦٠، ومن خلال إيجاد آلية

جدول أعمال الجمعية بالتشاور مع الدول الأعضاء. وسيساعد وضع إجراءات للوقوف على آراء الدول الأعضاء لدى اتخاذ القرارات بشأن مواضيع مثل هذه المناقشات المواضيعية على تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للأعضاء، وتجنب الازدواجية في المناقشات التي تجري في منتديات أخرى بالأمم المتحدة.

وفي عالم يتسم بالدينامية والتغير، من الهام أن نركز على الجوانب المتسمة بقدر أكبر من الموضوعية لتنشيط الجمعية، وأن نفعل ذلك على نحو مستمر. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية، وفقاً للقرار ٢٩٢/٦١، بغية تعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها من خلال تنفيذ القرارات السابقة والنظر في إمكانية تقديم اقتراحات جديدة مبتكرة.

وفي الختام، نود أن نهنئ الممثلين الدائمين لباراغواي وبولندا ونتمنى لهما كل التوفيق في عملهما الهام بوصفهما رئيسي الفريق العامل المفتوح العضوية.

السيد عبد العزيز (مصر): تناقش الجمعية العامة

اليوم بنداً من أكثر البنود أهمية على جدول الأعمال. ويكتسب أهميته من طبيعة دور وسلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الجهاز الرئيسي للمداولات وتقرير السياسات، والجهاز الأكثر ديمقراطية في المنظمة، ليس فقط لأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وإنما لأنه مسؤول عن مراقبة توازن السلطات والمسؤوليات بين الأجهزة الرئيسية والفرعية ومتابعة تنفيذها لولاياتها، بل والقيام نيابة عنها بهذه المسؤوليات إذا ما اقتضى الأمر.

وقد كانت هذه الاعتبارات وراء تأكيد القادة والرؤساء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على أهمية الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق المنظمة خلال عملية الإصلاح، وتأكيدهم على أن

بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض، لتحقيق التوازن المطلوب بين القوى الدولية في مجلس الأمن.

وتعبيراً عن خطورة هذا الوضع، فقد كلف رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز خلال مؤتمر القمة الذي عقدته الحركة في هافانا المندوبين الدائمين لدول الحركة لدى الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار للجمعية العامة يعيد لها سلطتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل بفعالية مع أكثر الحالات تهديداً للسلم والأمن الدوليين، إذا ما فشل مجلس الأمن في التعامل معها نتيجة لإساءة استخدام حق النقض، وبصفة خاصة حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ووقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. وستسعى دول عدم الانحياز للتقدم بمشروع قرارها في أقرب فرصة.

سادساً، وفي نفس الإطار، لا بد من تعزيز قدرة الجمعية العامة على القيام باختصاصها الرقابي في متابعة الالتزام بالمبادئ الرئيسية التي تحكم تقدير مساهمات الدول في ميزانية المنظمة، وعلى رأسها مبدأ القدرة على السداد، وضمان أن أسس العدالة والمساواة التي تقوم على قاعدة "صوت واحد لكل دولة" ما زالت تحكم عملية اتخاذ القرارات. ويقتضي ذلك تحقيق التوازن وإعادة بناء الثقة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو والأمانة العامة حول أسس تنفيذ الولايات المنشأة بموجب قرارات الجمعية العامة وتوفير الموارد المالية اللازمة لها تحت كافة الظروف.

ولتحقيق ما تقدم وغيره من تطلعات العضوية العامة نحو تنشيط دور الجمعية العامة، يجب على الفريق العامل المفتوح العضوية أن يركز خلال هذه الدورة على اقتراحات الدول الأعضاء الهادفة لوضع الأطر التنفيذية لقراراتها السابقة حول هذا الموضوع الهام، بالإضافة إلى مناقشة حالة تنفيذ قرارات الجمعية العامة على نحو عام، والنظر في كيفية الرقابة

واضحة تتيح للجمعية العامة تقييم المرشحين للمنصب وتقديم أسمائهم لمجلس الأمن للنظر فيها، وإحكام الرقابة على المعايير التي يستند إليها المجلس في التقدم بتوصياته إلى الجمعية العامة، وذلك دون المساس بسلطة مجلس الأمن في إصدار التوصية من جهة، وسلطة الجمعية العامة في إقرار الاختيار والمضي في التعيين أو اقتراح أسماء بديلة لينظر فيها مجلس الأمن من جهة أخرى.

ثالثاً، ضرورة تعزيز الجمعية العامة لدورها الرئيسي في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وفقاً للمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا يقتصر ذلك الدور على تمويل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق الصراعات والحروب، وإنما يتمثل كذلك في قيامها بدور حقيقي وملموح في منع نشوب هذه النزاعات من جهة والمساهمة في عملية جهود تسويتها من جهة أخرى.

رابعاً، ضرورة احترام الفصل الذي حدده الميثاق بين سلطات ووظائف الأجهزة الرئيسية، والربط بين ذلك وبين اختصاص الجمعية العامة في الرقابة على أسلوب اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته الرئيسية، والتزامه بالصفة التمثيلية لمصالح العضوية العامة في المنظمة، بعيداً عن المصالح الوطنية للدول الأعضاء فيه.

خامساً، تفعيل تعامل الجمعية العامة مع الحالات التي يعجز فيها مجلس الأمن عن الاضطلاع بمهامه في صون السلم والأمن الدوليين، نتيجة لعدم توافر الإجماع بين الأعضاء الدائمين، مما يؤثر سلباً على فرص التوصل إلى تسوية لهذه القضايا، ويؤدي لإطالة أمد النزاعات وزيادة معاناة الشعوب، ويزيد من اقتناعنا بضرورة توسيع المجلس ليضم أعضاء دائمين جدد يتمتعون بنفس الحقوق والمزايا التي يتمتع

ونحن نُقرّ بقيادة رؤساء الجمعية العامة. ويجب عليهم أن يوجهوا مناقشاتنا في كل دورة بجدول أعمال أكثر اختصاراً يضم الأولويات. غير أنه في نهاية المطاف، علينا، نحن الدول الأعضاء المعنية، أن نقود هذه العملية. ولن يتسنى إعادة تنشيط الجمعية العامة إلا بتوفر الإرادة السياسية للعمل سوية لتحقيق الأهداف في المجالات التي تهم جميع الأطراف الإسهام، بتلك الطريقة، بصورة بناءة في اعتماد الجمعية العامة لقرارات هامة.

ومناقشاتنا حول كيفية معالجة تغير المناخ؛ وكيفية إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة من أجل التنمية؛ وكيفية أن نصبح أكثر إبداعاً وتضامناً في التمويل من أجل التنمية؛ وكيفية المضي قدماً بتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي؛ وكيفية مواصلة إصلاح الأمم المتحدة، كل هذه المسائل هامة ومركزية في سعي المنظمة إلى المحافظة على أهميتها السياسية وقيمتها المضافة.

وفي السنوات الأخيرة، رأينا أن الجمعية العامة تتنافس مع الأجهزة الأخرى وتشعر بالتهديد من أنشطتها ومهامها المتنامية. وفي بعض الأحيان، يتعين علينا أن نضع أنفسنا موضع شركائنا ونضمن أن الجمعية العامة تشجع على مناقشات جديدة، مثل المناقشات المواضيعية في المجالات المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، وأنها تتبنى نهجاً يقوم على مزيد من التعاون مع الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي وحتى مع مجلس الأمن.

ويجب علينا أن نهتم بأساليب عملنا. إن جعل الجمعية العامة أكثر فعالية قد يعني تحديد طول فترة المناقشات ووضع نظام أفضل لتقديم تقارير الوكالات المتخصصة إلى الجمعية العامة. وعلينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت أساليب عملنا وممارساتنا قد قللت من الاهتمام بمتابعة مناقشاتنا، التي

على التنفيذ الأمين والنشط لهذه القرارات والولايات الصادرة عنها، بما في ذلك وضع آلية متكاملة لضمان التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات الجمعية العامة، حتى لو اقتضى الأمر تعديل الميثاق للوصول لهذه الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل جهد صادق مواز في عملية مراجعة الولايات حتى تحقق هدفها في تخفيف العبء الواقع على الجمعية العامة من خلال التخلص من حالات الازدواجية والتكرار، وبذلك يتم تنشيط دور الجمعية العامة من خلال تعزيز الطابع الملزم لقراراتها وتخفيف الازدواجية في إطار من التكامل بين جوانب إصلاح الأمم المتحدة.

السيد غالاردو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن

تحديات العولمة تدعو إلى الحكم حتى على الصعيد الدولي، ولا ينبغي أن نفاجأ أنه منذ ١٩٩١ قررت الدول الأعضاء أن تعمل في إطار الأمم المتحدة للتخلص من التهديدات وحالة الشلل التي سببتها الثنائية القطبية التي سادت في الحرب الباردة. فمنذ عام ١٩٩١ مررنا بمراحل مختلفة في محاولة التخلص هذه. واليوم، نعيش حالة أكثر تشرذماً ولا يمكن لأي بلد أن يواجه العولمة لوحده. ففوة فرادى البلدان الممثلة هنا لها حدودها.

واليوم، تتسم الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، بكونها المرجع العام لجدول الأعمال الدولي وأولوياته. ويقع على عاتقنا كدول مسؤولية توجيه المنظمة بكفاءة ووضوح ورؤية ونهج استراتيجي لكي نساعد في حل مشاكل السلم والأمن، والتنمية والبيئة، وحقوق الإنسان، والحق في الحصول على المساعدة الإنسانية، والقانون الدولي ومشاكل اتساق الأمم المتحدة وولاياتها وأمانتها العامة وأجهزتها الأخرى. إن هذه المهمة ضخمة تُنَاط بـ ١٩٢ وفداً.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز بشأن البند ١٢١ من جدول الأعمال. ويسعدنا أن نشارك في هذه المناقشة بشأن إعادة تنشيط الجمعية العامة، التي تمثل جانبا أساسيا في إصلاح الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، شأنكم شأن أسلافكم المميزين مثل السيدة هيا راشد آل خليفة، التي أثني على التزامها، فإنكم تبدون استعدادكم للعمل مع الدول الأعضاء في تعزيز الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة. ويمكنكم الاعتماد على الاستعداد الكامل للوفد السنغالي الذي لن يألو جهدا لدعمكم في هذه العملية. ووفد بلدي يقبل بإعادة صياغة عنوان هذه العملية الذي اقترحوه في بيانكم الاستهلاكي "دور الجمعية العامة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة".

وتقاس حيوية الجمعية العامة، على غرار أي هيئة أو منظمة أخرى، بالنتائج التي تحققها بالمقارنة مع أهدافها وما توفر لها من وسائل للاضطلاع بمهمتها. وهكذا، فإن مسائل إعادة التنشيط نفسها تمثل تساؤلا بشأن فعالية أساليب العمل في الجمعية العامة وكفاءة الأعمال التي تنيطها وأهمية أساليب عملها. ولذلك، فإن العملية التي تجمعنا هي دعوة إلى جميع الدول الأعضاء لمحاسبة الذات دون الرضا عنها من أجل تحديد أوجه الضعف والقصور في معية العامة وتقرير حصة كل جهة فاعلة من المسؤولية لكي تُحدد الحلول المناسبة.

وفي هذا الصدد، ينضم الوفد السنغالي لمن سبقوه من المتكلمين في الإعراب عن قلقه إزاء التأخر في إصدار تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات المتعلقة بإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة، كما يقتضي القرار ٢٩٢/٦١ المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

يتصورها بعض الناس وكأنها تُجرى من طرف واحد. وعلينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كان بوسعنا تنظيم أشكال من الاجتماعات أكثر تفاعلا.

وهل من شأن التفاوض على قرارات معينة بين الوفود المهمة لوحدها أو عن طريق نُظم مشاورات تضم أفرقة مخصصة محددة، مع أنها ضرورية، أن تجعلنا أقل شفافية؟ ألا ينبغي أن يكون لدينا وثائق أخرى، بالإضافة إلى القرارات، تنقل مقرراتنا أو تعبر عن الرأي العام في مناقشاتنا. كم عدد القرارات، من آخر ١١ قرارا اعتمدت بشأن إعادة تنشيط الجمعية العامة، التي تم ضمها إلى قواعد الجمعية العامة تيسيرا للرجوع إليها؟ كيف يتسنى لنا أن ننشئ عملية دائمة لاستعراض الولايات حتى لا يُعطى الانطباع بأن الجمعية جهاز لا يتابع قراراته في الوقت المناسب؟

تلك، باختصار، هي بعض الأفكار التي يرى وفد بلدي من المهم تناولها. وعلينا أن نواصل التشديد على وجوب تنظيم أعمالنا بطريقة أفضل. وتلك هي الفائدة المتوخاة من الفريق العامل الذي أنشأناه. ويرى وفد بلدي في الفريق العامل وولايته إمكانية العمل على محاور رئيسية ثلاثة: أولا، المهمة الاستراتيجية لترتيب أعمالنا حسب الأولوية؛ ثانيا، وضع نهج تعاوني مع الأجهزة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة؛ وأخيرا، تقديم أفكار وتقييمها بشأن كيفية جعل أساليب عملنا أكثر منهجية وكيفية نشرها وكيفية تحسينها.

وتدرك بيرو أن التوقعات من الأمم المتحدة هي دائما أكثر مما يمكن تحقيقه. وإذا أردنا أن نعزز من فعاليتها، فعلينا أن نُفعل إرادتنا السياسية وننظم أنفسنا بصورة أفضل.

وفي الختام، نود أن نرحب بتعيين ممثلي باراغواي وبولندا لتيسير عمل الفريق العامل. ونتمنى لهما النجاح.

الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، أو إلى الدول الأعضاء، أو أن تعرب عن آرائها على أقل تقدير. وسيكون من المستصوب أيضاً تعزيز مبادرات إيجابية معينة، وخاصة عقد مناقشات مواضيعية واجتماعات إعلامية مع الأمين العام، إسهاماً في تنشيط الجمعية العامة. ومن هذا المنظور وحده، يمكن أن تتوفر للجمعية العامة رؤية أعمق وأن تخطى بتغطية إعلامية أكبر، رغم الجهود التي ينبغي للأمانة العامة أن تبذلها في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمعية عامة دينامية وتفاعلية، تضطلع بالدور الذي أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة بالكامل، يمكنها أن تسهم في تهيئة الظروف لتعاون أكثر توازناً وفعالية بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة. وعلى نفس المنوال، ينبغي لنا أن ننظر في تحسين أساليب عملنا لضمان ألا تعقد جلسات الجمعية في قاعة نصف خالية، كما يحدث غالباً.

وفي هذا الإطار، سيكون من الملائم لرئيس الجمعية أن يقترح في بداية كل جلسة حداً زمنياً للوفود لأخذ الكلمة، كما تخوله اللائحة الداخلية ذلك، بغية تمكين جميع الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائها في وقت معقول.

وخلال دورة الجمعية الحادية والستين، كان من دواعي اعترازي أنا وزميلي وصديقي، السفير دانييل بوديني، الممثل الدائم لسان مارينو، أن يقع اختيار الرئيسة علينا لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تنشيط الجمعية العامة. وفي ذلك الوقت، وبعد زهاء ٨٠ اجتماعاً مع ممثلين دائمين لدول أعضاء، وست مناقشات تفاعلية وعدد من الاجتماعات غير الرسمية، أعددتنا تقريراً أعتقد أنه يمكن أن يكون أساساً جيداً لتنظيم مداولاتنا حالياً ومستقبلاً بشأن هذه الهيئة التداولية التي تشمل عضويتها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أما بشأن تنفيذ القرارات، يرى وفد بلدي أنه البارومتر الرئيسي لفعالية عملنا. وفي هذا المجال، من المهم جداً أن نبذل - نحن الدول الأعضاء والأمانة العامة جهوداً منسقة إذا أردنا أن نحول دون أن تصبح الجمعية العامة، كما صفها أحد زملائنا ساخراً، "هيئة تتخذ قرارات لا يأخذها أحد بالحسبان". هذا التعريف وإن كان ينطوي على شيء من المبالغة، إلا أنه واضح بما يكفي بشأن طريقة عملنا، ولنعترف مع الزميل الذي كتب ذلك بأن النسبة المثوية للقرارات التي يجري تنفيذها، بما في ذلك القرارات التي تتخذ بتوافق الآراء، ما زالت هزيلة.

وعلاوة على ذلك، فإن حالة القرارات ١٢٦/٥٨، ٣١٦/٥٨، ٣١٣/٥٩، ٢٨٦/٦٠ - وكلها تتعلق بتنشيط الجمعية العامة - هي دليل بليغ. وثمة مواقف مشابهة لها أثر سلبي على صورة الجمعية لعامة وتشمل الدول الأعضاء والأمانة العامة أيضاً، وهي تستحق اهتماماً خاصاً من جانبنا، بغرض إنشاء آلية لرصد تنفيذ القرارات.

ومع ذلك، وفيما يتجاوز البحث عن حلول محددة لتنفيذ نتائج مداولاتنا، علينا أن نتعمق في التفكير ملياً بشأن إمكانياتنا لتبسيط القرارات وجدول أعمال الجمعية العامة بروح إيجابية، مع احترام حقوق جميع الدول الأعضاء بموجب أحكام النظام الداخلي. وفي هذا الإطار، فإن المكتب، الذي ينبغي أن يعزز دوره، يمكنه بعد مشاورات مع الدول الأعضاء أن يرفع إلى الأمين العام توصيات بشأن إعداد جدول الأعمال، بغية مواءمته كيما يواكب تحديات الساعة.

ولكي تكون الجمعية العامة قادرة على جذب الاهتمام وحتى تكون على مستوى مسؤولياتها، ينبغي أن ننظر في قضايا الساعة التي كثيراً ما تعبى الرأي العام الدولي، حتى تستطيع أن تقدم توصيات عمل إلى الأمين العام وأجهزة

بتوصيات في المجالات المتصلة بالمادة ١٢ من الميثاق أو بالبند قيد نظر مجلس الأمن وفي جدول أعماله. ومع ذلك، يمكنها أن تناقش تلك البنود وأهم الجوانب المدرجة في جدول الأعمال الدولي، كما يمكنها في بعض الحالات أن تعيد تأكيد قرار مجلس الأمن.

ويجب أن تشمل الجوانب الرئيسية لتنشيط الجمعية العامة النقاط التالية.

فيما يتعلق بترشيد عملها، لا بد أن يتم ذلك أساساً من خلال خفض عدد البنود المدرجة في جدول الأعمال، بدءاً بتلك التي يعرف الجميع أنها فقدت صلاحيتها والاهتمام بها. وعلى الجمعية العامة أن تتناول بطريقة مركزة البنود ذات الأهمية القصوى وقضايا الساعة، بما في ذلك الهجرة الدولية، والصحة العالمية، وحقوق الإنسان، وحالات الطوارئ الإنسانية، ومكافحة الإرهاب. وكمثال على ذلك الترشيح، المناقشات المواضيعية التي تبلور خلال الرئاسة الأخرتين. والمصالح المحددة للدول في إلغاء بنود من جدول الأعمال موضع اهتمام كبير في المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من النظام الداخلي للجمعية.

ولا بد من إعادة النظر في عمل لجان الجمعية العامة، وهيكلتها بطريقة تسمح بتحليل القائم على النتائج، وتحسين معايير إسناد الولايات إلى الأمانة العامة. ولا يجب درس هذه المسائل من منظور شكلي أو بيروقراطي، وإنما من منظور تستند فيه القرارات إلى متطلبات محددة لتنفيذ الولايات، مع السعي، في الوقت نفسه، إلى الحصول على تمويل للولايات المتعلقة بالبنود الموضوعية من جدول الأعمال. ويجب أن ندرس تكوين اللجان وعملها، فضلاً عن إقامة آليات لإشراف على عملها ونتائجها.

والنقطة الأخيرة التي نعتقد أنها هامة جداً، هي تنفيذ قرارات رؤساء الدول أو الحكومات، الواردة في الوثيقة

ووفدي يحدوه الأمل في أن يتم إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية بسرعة، بما يتيح لنا إجراء مناقشات مفتوحة وشفافة وشاملة تحقيقاً لمصالح جميع الأمم والشعوب الممثلة هنا. ولزميلينا، الممثلين الدائمين لبولندا وباراغواي، اللذين عينهما الرئيس الحالي للجمعية لرئاسة الفريق العامل، نتقدم بأطيب تمنياتنا بالنجاح في أداء مهمتهما الرفيعة.

السيد ألفاريز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود

أن نعرب عن امتنان أوروغواي للجهود الممتازة لرئيسي الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجمعية العامة، كما نعرب عن الامتنان للمُيسرين، الممثلين الدائمين لسان مارينو والسنغال. ونود أن نتقدم بالتهنئة للممثلين الدائمين لباراغواي وبولندا اللذين سيتوليان إدارة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية خلال الدورة الثانية والستين.

للجمعية العامة دور محوري بوصفها الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية للمنظمة. ومع ذلك، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة تدهوراً في مكانة الجمعية العامة وهيبتها. ومن أسباب انتشار ذلك التصور جداول الأعمال التي لا تنتهي والمتقدمة، وإسناد ولايات للأمانة العامة أحياناً ما تكون مبهمّة أو أنها تفتقر إلى التمويل الكافي، والإفراط في تطبيق قاعدة توافق الآراء في صنع القرار في الجمعية، مما يعني أن تلك القرارات تعبر عن القاسم المشترك الأدنى للآراء المختلفة القائمة - التي تكون متناقضة في بعض الحالات - وتعتبر كذلك عن عموميات بعيدة عن أي التزام أو عمل من جانب الجمعية.

أما بالنسبة لتنشيط الجمعية العامة، فأعتقد أن هناك تصوراً مشوشاً. فالمشكلة لا تكمن بالدرجة الأولى في إصلاح الجمعية، وإنما في ممارسة الجمعية لصلاحياتها المنبثقة عن الميثاق بالكامل، وخاصة تلك المتصلة بالسلام والأمن. وعلى سبيل المثال، فإن الجمعية العامة لا تستطيع أن تتقدم

ينبغي لنا تركيز جهودنا على تعزيز فعالية منظماتنا. وبوصفنا أعضاء في مجتمع الدول، فإنه ينبغي لنا أن نعمل على تحسين صورة الأمم المتحدة بوصفها محط آمال الشعوب وطموحاتها.

لقد أتاحت لي مؤخرا فرصة اللقاء ببعض طلبة إحدى الكليات هنا، في الولايات المتحدة. وحين قدّمت نفسي إليهم بصفتي الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، أراد الكثيرون من الشباب أن يعرفوا المزيد عن أنشطتنا ومسؤولياتنا، وعن مواقفنا الراهنة والمستقبلية. وهذا يعني أن الجيل الجديد يود أن يرانا أكثر فعالية ومسؤولية.

تعتقد كازاخستان أن أداء الجمعية العامة للأمم المتحدة دورا أكبر، وتحسن وضعها، ستعزز الديمقراطية الحقيقية في العلاقات الدولية. فالجمعية العامة ينبغي أن يكون لها موقع مركزي بوصفها الجهاز التداولي، وصانع السياسات والتمثيلي الرئيسي في الأمم المتحدة.

إن كازاخستان تلاحظ تقدما معيّنا في الجهود لتحسين كفاءة الجمعية وأساليب عملها. لكننا نعتقد أن هذه العملية ينبغي ألا تحل محل الإصلاحات الهادفة، أولا وقبل كل شيء، إلى تعزيز سلطة الجمعية. ووفد كازاخستان يحيي رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، سعادة الشيخة هيا راشد آل - خليفة، على جهودها لزيادة ظهور الجمعية، وعلى عقد أربع مناقشات مواضيعية غير رسمية بشأن الشراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تناولت: التقييم والمضي قدما، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحضارات وتحدي السلام؛ لعقبات والفرص؛ وتغير المناخ بوصفه تحديا عالميا - أتاحت جميعها للدول الأعضاء فرصا ممتازة لمناقشة بعض التحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي.

الختامية لعام ٢٠٠٥، بشأن توسيع وتعميق علاقات الجمعية العامة للأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية. هذا في ما يتعلق بالبنود الرئيسية التي نعتقد أنه ينبغي النظر فيها أثناء عملية الإصلاح.

ولكن، علاوة على ذلك، إننا نؤيد ما جاء في القرار ٢٩٢/٦١، أي تقييم حالة تنفيذ القرارات الأكثر صلة، وإعادة النظر فيها، لتحديد المسارات التي تجعل من الممكن إيجاد جمعية عامة أكثر سلطة، وكفاءة وفعالية تبني على الإنجازات السابقة.

إن أوروغواي تتمسك بموقفها التفاوضي لتجاوز الحالة الراهنة، أي إعطاء الأولوية للتنفيذ الفعال للعدد الكبير من القرارات التي تمت الموافقة عليها، فضلا عن تحقيق تقدم بشأن تلك التي لا تزال قيد النظر. وإننا نخبذ التدابير الهادفة إلى إزالة العقبات البيروقراطية وازدواجية الجهد، فضلا عن التدابير الداعية إلى الاستخدام الرشيد للموارد. وهذا من شأنه أن يساهم في جعل الإجراءات أكثر توافقا مع الاحتياجات الراهنة للمنظمة وأعضائها.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية):

في مؤتمر القمة العالمية عام ٢٠٠٥، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتعزيز الأمم المتحدة، بهدف تحسين سلطتها وكفاءتها، فضلا عن قدرتها على أن تعالج بفعالية جميع أطراف تحديات عصرنا.

وفي هذا الصدد، يحيي وفد كازاخستان الأمين العام على عزمه بعث حيوية جديدة، وضخّ ثقة متجددة في الأمم المتحدة وتعزيزها، وجعلها فعالة، وذات كفاءة، ومتسقة وقابلة للمساءلة. ونحن نرى أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون موجّها، أولا وقبل كل شيء، نحو توحيد المجتمع الدولي في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أولوية عليا. وهي مسألة هامة أيضا لدى حركة عدم الانحياز، التي تؤيد بيلاروس بياها.

في الدورة السابقة للجمعية العامة، اتخذنا قرارا بشأن تعزيز دور الجمعية وسلطتها. وخلافا للقرارات السابقة، فإن هذه الوثيقة إجرائية. ومن المؤسف أن عددا من الاقتراحات الواضحة والموضوعية - التي كان من الممكن لها أن تدعم الدور المحوري للجمعية العامة في إعداد قرارات هامة بشأن مسائل مدرجة في جدول الأعمال الدولي - واجهت طريقا مسدودا أثناء العملية التفاوضية بشأن مشروع القرار. وإننا مقتنعون بأن مشروع قرار بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة، له محتوى تطبيقي أكبر، سيلبي، بدرجة أكبر، مصالح الدول الأعضاء.

إننا نعتقد أن عملية التشاور، وتنشيط عمل الجمعية يجب إعادتهما إلى مسار بناء. ووفد بيلاروس قلق حيال التأخر في إصدار الأمين العام معلومات مستكملة لتقريره، بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط عمل الجمعية، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وكان القرار ٢٩٢/٦١ قد طالب بهذه البيانات، وكان وفد بلدنا يتوقعها قبل جلسة اليوم للجمعية العامة بفترة من الوقت.

ومن العناصر الأساسية في القرار ٢٩٢/٦١، إنشاء الفريق العامل، في الدورة الثانية والستين، لتحليل تنفيذ قرارات الجمعية وتنشيط الجمعية العامة وتقديم التوصيات ذات الصلة. وإننا عازمون على المشاركة بفعالية في عمل ذلك الفريق. وتحليلنا الخاص الأولي المستقل، لحالة تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط عمل الجمعية، حدد عددا من الأحكام الهامة التي لا يجري تنفيذها بشكل كامل، أو لا تُنفذ مطلقا. ونحن عازمون على أن نشاطر الفريق هذه النتائج.

كما نود أن نخي الميسرين، السفير بادجي، الممثل الدائم للسنغال، والسفير بوديني، الممثل الدائم لسان مارينو، على جهودهما الحثيثة في قيادة المشاورات بشأن هذه المسألة. وننوّه أيضا بالقرار ٢٩٢/٦١ بشأن تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها، وتعزيز أدائها.

وكما توضح تقارير الميسرين، فإن لدى جميع الدول الأعضاء رغبة شديدة في تنشيط الأمم المتحدة وتعزيز كفاءتها. ونحن نعتقد أنه من المهم مواصلة عملنا وتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة بشأن تنشيطها.

إن كازاخستان تعرب عن تأييدها القوي للاقتراح بإجراء محاورات جماعية أكثر، وكلاما فرديا أقل، فضلا عن فكرة عقد مناقشات بشأن مواضيع هامة مثل تغير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية، ومكافحة الإرهاب، والإصلاح الإداري، وإصلاح مجلس الأمن ومواضيع أخرى. وفكرة استحداث عادة تقديم الإحاطات الإعلامية غير الرسمية من جانب الأمين العام في الجمعية العامة، هي أيضا عادة يمكن أن تجعلنا أقرب إلى حل المشاكل الهامة.

إننا نأمل بأن يوفر تقرير جديد مستكمل للأمين العام، بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالتنشيط، أساسا متينا للمزيد من مداولاتنا حول هذه المسألة الهامة. وعلاوة على ذلك، نطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينشئ الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة، عملا بالقرار ٢٩٢/٦١.

وفي ظل هذه القيادة، نأمل أن نكون قادرين على إحراز تقدم راسخ بشأن هذه المسألة الهامة، ونحو مستعدون لدعمكم، سيدي الرئيس، في جهودكم في هذا الصدد.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

إن وفد بلدي يعتبر مسألة تنشيط عمل الجمعية العامة ذات

الذي لا داعي له والذي يتأصل أحيانا، لسوء الحظ، في عملية انتخاب رئيس الأمانة العامة.

يجب أن تزيد الأمانة العامة من مستوى تغطية وسائط الإعلام لأنشطة الجمعية العامة وأن تحقق التوازن الصحيح في نشر أعمال الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذه السنة، أتيح لنا، بفضل جهود رئيسي الجمعية العامة في دورتيها الحادية والستين والثانية والستين، إجراء مناقشات شيقة للغاية بشأن قضايا الساعة المدرجة في جدول الأعمال الدولي. وقد أدلى ببيانات موضوعية عديدة وقدمت مقترحات كثيرة من فوق هذا المنبر، ينبغي أن تصبح، من خلال منافذ وسائط الإعلام الرئيسية، جزءا من تراث رأي عام عالمي واسع النطاق.

ونعتقد أنه من الضروري أيضا أن نقوم بترشيد أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة عن طريق تقليل الوقت المخصص للنظر في المسائل المدرجة ضمن عدد من بنود جدول الأعمال. وتقدم عنصر الانضباط هذا سيؤدي إلى الاستخدام الأكثر فعالية لوقت عمل الوفود والموارد المكرسة لخدمة المؤتمرات.

وكخطوة أخرى تجاه الاستخدام الأكثر فعالية لعامل الوقت يمكن للجمعية العامة أن توفر للدول الأعضاء المهمة فرصة الإدلاء ببيانات شفوية موجزة، تستكمل بتوزيع بيانات مكتوبة أطول في القاعة بشأن مختلف القضايا. وبطبيعة الحال ستتضمن المحاضر الحرفية والمحاضر الموجزة النصوص الكاملة لكل بيان. وفي رأينا، سيساعد ذلك، في نهاية المطاف، على بيان مواقف الدول بشأن بنود جدول الأعمال، في حين تنخفض الموارد المستخدمة من جانب خدمات المؤتمرات.

ووفد بلادي على قناعة بأنه ينبغي تزويد رئيس الجمعية العامة بنفس خدمات المراسم التي تقدم للأمين العام،

وعلاوة على ذلك، نأمل أن يتم على وجه السرعة الشروع في إجراء دراسة استقصائية عن مدى تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية، تستخدم في المقام الأول لإعداد مقترحات جديدة يُنص عليها في القرار الجديد بهدف تنفيذها بشكل فعال في وقت لاحق. كما نعتقد أنه ينبغي الاقتصاد في استخدام العبارات المتكررة، وتبرير واضح لأهميتها من قبل المؤلف.

وعند اختيار شكل لعملية التفاوض، نعتقد أنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا إيجابيات وسلبيات الأساليب التفاوضية المستخدمة في الدورات السابقة، ولا سيما في الدورة الحادية والستين. ويدعو وفد بيلاروس إلى إجراء مشاورات شفافة وإلى إتاحة الفرصة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المهمة بالأمر للمشاركة في جميع المراحل.

وفي رأينا أن نقطة البداية والأساس بالنسبة للعمل القادم، الذي يُضطلع به بشأن إعداد قرار، يمكن أن يتمثلا في الأحكام التالية التي تمت الموافقة عليها في المشاورات السابقة والتي، في رأينا، تتمتع بتأييد واسع من جانب عدد كبير من الوفود.

أولا، من الضروري أن نعزز دور الجمعية العامة في حل المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، ولا سيما عن طريق زيادة الفرص المتاحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعقد دورات استثنائية طارئة للجمعية العامة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد ممارسة إعداد تقارير تحليلية دورية بشأن قضايا الساعة المدرجة في جدول الأعمال الدولي لكي تنظر فيها الجمعية العامة. وسيكون تعزيز مبدأ التناوب الإقليمي المنصف في اختيار الأمين العام خطوة هامة إلى الأمام. إن تقديم قاعدة مقنعة وشفافة للتناوب الإقليمي سيساعد على تعزيز مناخ الثقة فيما بين الدول الأعضاء ويخفف من التوتر

لقد تابع وفد الجمهورية اليمنية باهتمام كبير مسألة تنشيط الجمعية العامة على مدار الدورات السابقة للجمعية، واليوم نناقش هذا البند انطلاقاً من أهمية الدور المحوري الذي تتبوأه الجمعية باعتبارها المنبر بل والهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة التي يمثل فيها جميع الأعضاء على قدم المساواة ويتم فيها رسم السياسات وإجراء المناقشات.

إن عملية تنشيط الجمعية العامة تأتي من أجل تعزيز وتقوية سلطات ودور الجمعية العامة وتمكينها من الاضطلاع بالمهام والاختصاصات المناطة بها في ميثاق الأمم المتحدة، والحد من تخطي مجلس الأمن لسلطاته عليها. ونرى أن سلب مجلس الأمن التدريجي لاختصاصات الجمعية العامة يجعل العلاقة بينهما في حالة عدم انسجام وتناغم بل وتوتر دائم يصيبها بالشلل التام، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قيام الجمعية العامة بواجباتها ومهامها المناطة بها طبقاً للميثاق.

لذا ندعو إلى أن تحظى عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة بالأولوية في إطار عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة من أجل الاستمرار والمضي بها قدماً حتى يتحقق لها النجاح الملموس، وهو أمر يتطلب أيضاً العمل على التخلص من الازدواجية وتكرار مناقشة البنود في أكثر من هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وقيام الجمعية العامة بالتركيز على القضايا ذات المنفعة الملموسة لشعوب العالم.

إن وفد بلادي يؤكد على أهمية إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية أمام جميع الدول الأعضاء، عملاً بالفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦١، يعني بمسألة تنشيط أعمال الجمعية والشروع في تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة، وتحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز دور الجمعية العامة وسلطانها وفعاليتها وكفاءتها.

ويدعو وفد بلادي إلى سرعة إصدار تقرير الأمين العام بشأن حالة تنفيذ القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال

بما في ذلك عندما يقوم الرئيس بزيارة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيسمح لنا ذلك بأن نبين، بالأفعال وليس بالكلمات، الوضع السامي والفريد للجمعية العامة. ومن المهم أيضاً أن نعزز الدور الذي يضطلع به نواب رئيس الجمعية في تصريف أعمالها، وذلك بزيادة مشاركتهم العملية في تنسيق إجراء المشاورات بشأن أكثر القضايا المدرجة في جدول الأعمال أهمية وتعقيداً.

أخيراً، نرى أننا ينبغي أن نعود إلى مسألة نوقشت بنشاط فيما بين المجموعات الإقليمية في الدورة الماضية. وفي رأينا أنه يجب أن تستعيد الجمعية العامة التمثيل الإقليمي العادل في مكتب الجمعية العامة. ويمكن وضع نموذج عملي لقرار يتخذ بشأن ذلك الموضوع في المشاورات التي تجرى بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

السيد محمد (اليمن): باسم وفد الجمهورية اليمنية أتقدم لكم بالشكر والتقدير لحسن إدارتكم لهذا الاجتماع الهام. كما لا يفوتني أن أشكر الشبيخة هيا راشد آل - خليفة، الرئيسة السابقة للجمعية العامة، على جهودها المبذولة بشأن موضوع تنشيط أعمال الجمعية العامة، متمنيا لها النجاح والسداد في حياتها العملية الجديدة. وأغتني هذه الفرصة للإشادة بالميسرين، المندوبين الدائمين لكل من السنغال وسان مارينو، لما بذلاه من جهد متميز في إدارة المشاورات التي جرت خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، خاصة وأنها اتسمت بالتعقيد في بعض الأحيان. في نفس الوقت نرحب بالميسرين المندوبين الدائمين لكل من بولندا وأوروغواي لقيادة الفريق العامل، متمنين لهما النجاح في هذه المهمة الصعبة في الدورة الثانية والستين الراهنة.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه نائب المندوب الدائم للجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

والاجتماعي، وندعو لمواصلة عقد تلك اللقاءات، بما من شأنه تعزيز التعاون الشامل بين الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، ويسهم في التنسيق الكامل بين برامج عمل تلك الأجهزة، بحيث يصبح كل واحد منها مكملًا للآخر، الأمر الذي يعمل على تحسين فعاليتها وأدائها وما يترتب عليه من تعزيز لدور المنظمة ومصادقتها.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إنني أقدر إتاحة الفرصة لي لأتكلم بشأن هذه المسألة الهامة اليوم، بالرغم من أنني ألاحظ حضوراً ضئيلاً للممثلين في القاعة، وآمل ألا يعكس هذا عدم الاهتمام أو أي شعور بعدم الجدوى في ما يتعلق بهذا الموضوع.

وفي البداية، أود أن أشير إلى الاستنتاجات التي استخلصها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام. لقد لاحظ الفريق أن الجمعية العامة "[ف] كثيراً ما تتبدد قدرتها على وضع المعايير في مناقشات لتفاصيل ثانوية أو لمواضيع تجاوزتها أحداث العالم الحقيقي. وعدم قدرة الجمعية العامة على الوصول إلى خاتمة للمسائل ينال من أهمية دورها. كما يؤدي جدول أعمالها المثلث والثابت إلى إجراء مناقشات متكررة". (A/59/565)، (الفقرة ٢٤١)

وللأسف، فإننا نرى أن نواحي القصور الواضحة هذه تهدد الآن بتقويض عملية إصلاح الجمعية ذاتها؛ وفي الواقع، يتعرض بند جدول الأعمال قيد النظر لخطر الوقوع ضحية للعيوب ذاتها التي يسعى إلى تصحيحها.

وأُسفرت المناقشات السابقة بشأن إصلاح الجمعية العامة عن تقديم توصيات قيمة وبعيدة النظر، وإن كانت متواضعة، بما في ذلك التوصيات التي قدمها الرئيس المشارك للدورة الحادية والستين، السفيران بوديني وباجي. ومع ذلك، لم تتمكن إلا قلة من تلك التوصيات

الجمعية العامة، وذلك كما ورد في قرار الجمعية العامة المشار إليها آنفاً، في وقت مبكر وإتاحة وقت كاف للدول الأعضاء لدراسة تلك التقارير قبل الشروع في مناقشة البنود الخاصة بها في الجمعية العامة أو في اللجان الرئيسية.

يساورنا القلق من أن أعمال مجلس الأمن تتعطل بسبب الاستخدام المفرط لحق النقض، وبذلك لا يستطيع مجلس الأمن القيام بالمهام المناطة به في حماية الأمن والسلام الدوليين. ومن هذا المنطلق نرى أن للجمعية العامة دوراً هاماً في تعزيز الأمن والسلام الدوليين عندما يفشل مجلس الأمن في تحقيق ذلك، خاصة وأنها تمثل فيها كافة الدول دون استثناء أو امتيازات لقلة من الدول على الأعضاء الآخرين. لذلك لا بد من الاعتراف للجمعية العامة بواجبات حفظ الأمن والسلام الدوليين وفقاً للميثاق الذي يعطي لها دوراً محورياً في هذا المجال، بحيث لا يقتصر هذا الدور على مجلس الأمن. فمسألة الأمن والسلام الدوليين تعني بها كل الدول الأعضاء، ولا تقتصر على عدد محدود منها، التي عادة ما يعيق الخلاف بينها اتخاذ القرارات المناسبة.

كما يدرك وفد الجمهورية اليمنية الدور الرئيسي المناط بالجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، ويعبر عن دعمه للجهود المبذولة لتعزيز دور الجمعية العامة في هذا الشأن، ويؤكد على ضرورة أن تكون عملية اختيار الأمين العام أكثر شفافية وشاملة لجميع الدول الأعضاء، وطبقاً لما ينص عليه الميثاق.

إن عملية تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة تعني تعزيز سلطات الجمعية العامة، ولن يتمكن رئيس الجمعية من أداء الدور التوفيقي الذي تقتضيه ضرورات العمل ما لم يرفد المكتب بالموارد والعناصر البشرية ذات الكفاءة.

إننا نرحب بعقد رئيس الجمعية العامة اجتماعات دورية مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي

وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها. وهذان الاقتراحان لا يستبعد أحدهما الآخر. وفي الواقع، نرى أن أفضل سبيل لتعزيز دور الجمعية وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها هو تنفيذ هذه القرارات ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز عدة توصيات واردة في القرارات ذات الصلة التي تسعى لإصلاح أساليب عمل الجمعية العامة.

وثمة حاجة واضحة إلى ترشيد برنامج عمل الجمعية بتركيز جهودها على التصدي للتحديات المعاصرة. وعلينا أن نتخلى عن المناقشات البالية التي يعاد تدويرها عاما بعد عام، ولم تعد تعكس الوقائع الحالية.

إن زيادة التعاون بين الأجهزة الرئيسية، فضلا عن التعاون بين الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، ستؤدي إلى زيادة قدرة هذه الأجهزة على الاضطلاع باختصاصاتها، على النحو الوارد في الميثاق. كما أن زيادة التعاون ستساعد على ترشيد جداول الأعمال وتخفيض التداخل المهدر للوقت والطاقة والصراع على السلطة بين الأجهزة.

وينبغي للدول الأعضاء أن تتحلى بالانضباط في تقديمها لمشاريع القرارات في الجمعية. ويؤدي اتخاذ القرارات بشأن مواضيع قديمة أو غامضة إلى الحط من مصداقية هذه الهيئة، بينما تؤدي الإشارة الانتقائية إلى النصوص من القرارات السابقة إلى إضعاف مكانتها.

إن هذه التوصيات، والعديد من التوصيات الأخرى الواردة في القرارات التي اتخذت في دورات سابقة، تقدم مادة كافية لبدء الإصلاح الدائم. وفي الدورة الثانية والستين، لا بد للفريق العامل أن يجري تقييما لمركز تنفيذ هذه الاقتراحات وتحديد التحسينات التي أدخلت والمجالات التي ما زال إحراز نتائج ملموسة فيها أمرا بعيد المنال. والاقتراحات البناءة والمتفاوض عليها بشكل مضمّن الواردة في

من أن تعدل بقدر كبير عقلية "جري الأمور مجراها المعتاد". وفي الأسابيع القليلة الماضية وحدها، شهدنا الموافقة على عدة قرارات لم تنقح نصوصها بقدر كبير منذ عقود، مما يسهم في زيادة التصور بعدم أهمية الجمعية. ويتجلى هذا الانحدار الخطير نحو عدم الاعتداد بالجمعية، على سبيل المثال، في التعارض الواضح بين القرارات الجامدة وغير المتوازنة بشأن الحالة في فلسطين والمسعى النشط لإحراز تقدم ملموس على أرض الواقع. وبعض أشد المؤيدين لهذه القرارات البالية هي نفس البلدان المشاركة في ذات المسعى المستمر هذا الأسبوع لإطلاق عملية في أنابولس يحدونا الأمل في أن تؤدي إلى إحلال السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

كما أننا شهدنا مؤخرا اهتماما متجددا بإصلاح الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وكما ذكر الرئيس كريم في بيانه الختامي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/62/PV.51)، فإن إحدى الركائز السبع لإصلاح مجلس الأمن هي ضرورة إصلاح المنظومة الواسعة للأمم المتحدة. ومن الواضح أن الإصلاح المجدي لمنظومة الأمم المتحدة لا بد أن يشمل إصلاحا ذا شأن للجمعية العامة، في مجالات منها، مثلا، تمويل المنظمة واتخاذها للقرار.

إن عقد الفريق العامل المخصص التابع للدورة الحالية يمثل فرصة جديدة للدول الأعضاء لتنشيط جهودها وتولي زمام فعالية الجمعية العامة ومصداقيتها. وعبء إعادة ثقة الجمهور بقدرة الجمعية على الاستجابة لمسائل العالم الفعلية يقع على عاتقنا مجتمعين.

فكيف ننجز هذه المهمة؟ أولا، لا بد أن نسترشد بولاية الفريق العامل على النحو الوارد في القرار ٢٩٢/٦١ أي لا بد لنا من تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة بشأن التنشيط وتحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز دور الجمعية

بصلاحيات مجلس الأمن. وقد تتمثل إحدى الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك في المناقشات المواضيعية التي شرعنا فيها بالتحديد كنتيجة للجهود التي نبذلها لتنشيط الجمعية. ونعتقد أنه من المناسب لرئيس كل دورة أن يقترح عددا أكثر من المواضيع التي تتصل بالسلام والأمن الدوليين لكي يناقشها الأعضاء. ومن شأن تلك الممارسة أن تعزز الحوار الذي لا غنى عنه بين مجلس الأمن ومن يعمل لصالحهم. وقد يستفيد المجلس من المدخلات القيمة التي تقدمها الوفود، في حين تستطيع الجمعية أن تعزز مشاركة الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل قد تؤثر في المصالح المشروعة المباشرة.

وهناك جانب آخر مهم من الجهود التي نبذلها لتنشيط الجمعية يتعلق باختيار الأمين العام. وقد كانت المناقشات التي جرت في الدورة الحادية والستين مفيدة جدا. ونرى أن الفقرات ذات الصلة من القرار ٢٨٦/٦٠ تغطي بالأهمية. إن الامتثال الكامل للمقررات الواردة فيه ستسمح للجمعية العامة بأن تشارك بشكل أكبر في عملية الاختيار هذه. وعندما يحين الوقت المناسب، سيكون من المهم بصفة خاصة أن تكون عملية اختيار الأمين العام شاملة وشفافة إلى أقصى حد ممكن. وسوف تستفيد المنظمة أيضا من النظر الجدي في الدعوة المقدمة إلى مجلس الأمن لإطلاع الجمعية العامة على آخر التطورات عن الخطوات التي يتخذها في هذا الصدد.

ويكمن وراء اتخاذ هذه التدابير الملموسة المفهوم الحاسم لنظام الضوابط والموازن فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونعتقد أنه يمكن تعزيز الأمم المتحدة إذا استطعنا أن نقيم علاقة تكاملية بحق فيما بين أجهزتها، بحيث يعزز كل منها الآخر، مع تحقيق التوازن بينها، وفقا للميثاق. ومن الواضح أنه يمكن تيسير الأداء الأمثل للنظام كما هو متوخى في الميثاق عن طريق إصلاح مجلس الأمن بشكل محدد.

القرارات السابقة حددت بالفعل الطريق المفضي إلى التنشيط. والآن، فإن من مسؤوليتنا الجماعية أن نتابع ذلك الطريق إلى نهايته المنطقية وهي: إنشاء جمعية عامة ديناميكية وسريعة الاستجابة تكون قادرة على صياغة توافق للآراء على المسائل التي تتسم بأكثر أهمية في الوقت المعاصر.

ويتطلع وفدي إلى العمل بشكل وثيق معكم، سيدي الرئيس، ومع نظرائنا من الوفود الأخرى بغية الاستفادة من هذه الفرصة لبلوغ إصلاح ملموس.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): ليس من قبيل المبالغة أن نصف تنشيط الجمعية العامة بأنه إحدى المسائل المنتظمة الرئيسية التي تتطلب النظر فيها باهتمام واتخاذ إجراءات بشأنها. وتتطلب إعادة حيوية الجمعية العامة تعزيز سلطة ودور الهيئة التداولية والتمثيلية الرئيسية في الأمم المتحدة للمناقشة واتخاذ القرار. كما تعني تنظيم أعمالنا وإدارتها بطريقة تتسق مع مكانتها السليمة والمحورية في المناقشة والبحث عن حلول للمشاكل الملحة في جدول الأعمال الدولي اليوم.

والطريق المفضي إلى بلوغ تلك الأهداف طريق طويل، ولكن تم إحراز بعض التقدم. وتم بوضوح تحديد الأساس المفاهيمي للتنشيط في القرارات التي تم اتخاذها في أحدث دورات الجمعية. وإضافة إلى ذلك، وكما أوضح في تقرير الأمين العام المقدم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (A/61/483)، اتخذت تدابير ملموسة في مجالات، كدور الرئيس وأساليب عمل هذا الجهاز، على سبيل المثال.

لقد حان الوقت لتنفيذ القرارات التي أُنْفِق عليها بالفعل. وهنا يخطر على البال مثال بشأن المجال المهم لدور الجمعية العامة وسلطتها. وكما أُشير في الماضي، فإن هذه الجمعية من الواضح أن لها اختصاصا بمناقشة القضايا التي تتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين، دون المساس

ومن أجل تحقيق الانسجام والتوازن المنشأ في الميثاق، يتعين أن تتمسك بالمهام والسلطات التي يخولها الميثاق للأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والجمعية العامة بشكل أساسي. ومن أجل أن يكون هناك تعددية فعالة، ولكي نحافظ على الدور الذي تضطلع به الجمعية، بوصفها المنتدى الرئيسي لإجراء المناقشات وحل المشاكل العالمية، يتعين علينا أن نحترم الولايات المقررة لكل جهاز من الأجهزة.

لذلك، ينبغي ألا يتعدى مجلس الأمن على مهام الأجهزة الأخرى بوضع المعايير، والنصوص التشريعية، وحتى التعاريف - وهي المسائل التي تخص مباشرة مهام وسلطات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولتحقيق الإدارة السلسلة لأعمال الجمعية، يتعين أن يكون لدى الأمم المتحدة الموارد الكافية للامتنال للبرامج والأنشطة التي أنيطت بها عن طريق الولايات المنشأة بالقرارات المتخذة، وتنفيذ تلك البرامج والأنشطة.

وتتفق مع رئيس الجمعية العامة ونؤيده فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بشأن النقاط الخمس التي حددها بوصفها أولويات عالمية لعصرنا - ألا وهي تغير المناخ، وتمويل التنمية، وتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، ومتابعة التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والإصلاح الداخلي للأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي أن نضيف إلى هذه النقاط الخمس الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة في صون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في القضايا التي لا يتعامل فيها مجلس الأمن مع الحالات التي تنطوي على جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو أعمال الإبادة الجماعية، أو وقف إطلاق النار. وهذا يعني أنه ينبغي أن تتخذ الجمعية التدابير المقابلة لحل المسألة عندما لا يمثل مجلس الأمن لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، كما أوصى رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة هافانا لحركة بلدان عدم الانحياز.

ويمكن للمجلس، إذا كان أكثر تمثيلاً وشفافية، أن يدعم جمعية عامة حيوية ونشطة، كما تستطيع الجمعية، إذا تم تنشيطها، أن تقوي ثقتها في فعالية المجلس وإيجابته.

هذه بعض المنظورات الرئيسية التي ستطرحها البرازيل على اجتماع الفريق العامل المخصص المنشأ عملاً بالقرار ٢٩٢/٦١. ونعتقد أن باستطاعة الفريق أن يقدم مساهمة في هذا المنعطف من أعمالنا. وستمثل مهامه الأساسية في مساعدتنا على تنفيذ ما تم إقراره ومتابعة النظر في السبل الكفيلة بزيادة تحسين أعمال الجمعية العامة.

ونحن مهتمون بأن نتحرك بسرعة. وقد أعربنا عن اطمئناننا لرسالتكم المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ولالتزامكم، سيدي الرئيس، بتعيين رؤساء للفريق العامل، الأمر الذي قمتم به. ويجب أن نستأنف الآن عملنا بشأن هذه المسألة المنهجية الرئيسية، اليوم قبل الغد.

وبهذه المناسبة، أود أن أهنئ الممثلين الدائمين لباراغواي وبولندا على تعيينهما لإدارة المشاورات في الفريق العامل المخصص. ووفدي على استعداد للتعاون معكم، سيدي الرئيس، ومع الرؤساء المشاركين في الفريق العامل بشأن التحرك إلى الأمام بهذا البند الهام المدرج في جدول أعمالنا.

السيد إيرميذا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم

بالإسبانية): يعتبر وفد بلادي هذا البند من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، حيث نشير إلى الهيئة الديمقراطية التداولية الرئيسية المعنية بصنع السياسات في الأمم المتحدة. إن عملية التنشيط جزء متكامل من الإصلاح الشامل للمنظمة، بهدف جعلها أكثر فعالية وكفاءة. إنها عملية دينامية تتم وفقاً للبرامترات المحددة في الميثاق، وفي الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥ وفي مؤتمر قمة الألفية.

بحيث يتسنى تجنب تداخلها مع الفترة التي تجتمع فيها اللجنة السادسة“.

وبالرغم من هذه العقبات الصغيرة التي يمكن للأمانة العامة التغلب عليها بسهولة، فقد حققت عملية التنشيط كذلك نجاحات وإنجازات، على سبيل المثال في إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وفي وضع برنامج للمناقشات التفاعلية والبنود التي يتم اختيارها للمناقشات، وفي اختيار مواعيد جديدة تنتخب فيها الجمعية العامة رئيسها ونواب رئيسها ورؤساء اللجان الرئيسية. وقد عززنا بذلك التنسيق والتحضير للعمل بين اللجان الرئيسية والجمعية العامة بكامل هيئتها، فضلا عن دور المكتب.

ونحن مقتنعون بأن عملية تنشيط الجمعية العامة، مدعومة بمجهود جميع الدول ومع الإرادة السياسية اللازمة، يمكن أن تحقق النتائج المطلوبة وتعزز عملية إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة نفسها وإصلاحها، التي تنتظرها البشرية.

السيد أنغوين تات ثانه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الفيتنامي، أود أن أعبر عن بالغ تقديرنا للسفير بادجي من السنغال والسفير بوديني من سان مارينو لما بذلاه من جهود متفانية لتنشيط الجمعية العامة.

ويريد وفدي أيضا إبداء تأييده للبيان الذي أدلى به قبل حين ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

تقر الدول الأعضاء طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية بالأهمية المتنامية لتنشيط أعمال الجمعية العامة، بغرض تمكين الأمم المتحدة من أن تتناول بشكل أفضل المسائل العالمية والمخاطر المعاصرة العابرة للأوطان، وقد أسهمت بكمية وافية من الموارد في سبيل ذلك. وتم تقديم كثير من المبادرات والأفكار وبُذلت جهود حميدة. وسُلط الضوء على المسائل العويصة، وتم التركيز عليها بصورة أفضل. غير أن من

وبغية العمل بشكل جيد، يجب أن يكون لدينا الأدوات الضرورية، بنفس الطريقة التي يجب أن تعتمد فيها الوفود، من أجل إجراء مناقشة ملائمة أو عميقة أو مكثفة أو شاملة، على الوثائق التي تنشرها الأمانة العامة. ومع ذلك، وحتى مساء الجمعة الماضي، لم نكن قد اطلعنا بعد على تقرير الأمين العام. وفي العام الماضي، نُشر هذا التقرير في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن هذا الوضع ينبغي ألا يتكرر.

ومن بين المسائل الأخرى التي اطلعنا عليها في هذه الدورة الافتقار إلى الحكمة فيما يتعلق بتحديد عدد الجلسات المخصصة لمناقشة بنود معينة في الجلسات العامة. وقد رأينا في يومية الأمم المتحدة في عدة مناسبات أنه بالنسبة لبنود محددة - على سبيل المثال، إصلاح مجلس الأمن - تقرر عقد جلسة أو جلستين فقط، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى عقد أربع أو خمس جلسات. ونعتقد أنه من السهل حل ذلك إذا ما نظرنا ببساطة في عدد الجلسات التي عُقدت بشأن هذا البند في الدورة السابقة، أو، في حالة ما إذا كان بندا جديدا، يُنظر إلى ما أبدته الوفود من اهتمام بشأنه في الاجتماعات غير الرسمية، أو إلى تعاون الوفود في صياغة تقارير الأمين العام.

وفي الهيئات الفرعية للجمعية العامة وفي اللجان الفنية، يُحدد في بعض الأحيان موعد لعقد خمس أو ست جلسات في نفس الوقت، مما يجعل من المستحيل أن تشارك الوفود الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في جميع الجلسات لأسباب تتعلق بعدد أعضائها.

وفي اللجنة السادسة، كان هناك تداخل بين مواعيد عقد الجلسات ومواعيد إجراء المشاورات بشأن قانون البحار ومصادد الأسماك المستدامة. ويتعارض هذا مع الحكم الوارد في الفقرة ١٣٣ من منطوق القرار ٢٢٢/٦١، حيث قررت الجمعية العامة "العمل على أن تُحدد مواعيد المشاورات

ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإجراء مناقشات مواضيعية أثناء انعقاد دورات الجمعية الرئيسية.

وفي سياق آخر، نتفق مع آراء دول أعضاء كثيرة تذهب إلى أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لتعزيز دور الجمعية العامة ورئاستها وأساليب عملها؛ واختيار الأمين العام وعملية انتخابه؛ فضلا عن التنفيذ الفعلي للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وينبغي تعزيز التعاون الوثيق والتنسيق عن كثب بين الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، وغيرها من المؤسسات الدولية والمجتمع المدني، فضلا عن التعاون فيما بين اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية للجمعية العامة، وذلك مع الامتثال لوظائف كل منها وصلاحياته، مما يرفع إلى الحد الأقصى درجة كفاءتها ويتجنب الازدواجية.

ومن الأولويات المستدعاة أيضا ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وتبسيطه واستعراض ولاياته، مع مراعاة كلية للمصالح والاهتمامات الأساسية لعموم الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، في مجالات السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان. يضاهي ذلك أهمية أنه ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتوحيد التقارير بغية ضمان الجودة إجمالا والحد من الأعباء الثقيلة على كاهل الدول الأعضاء، لا سيما الدول الممثلة بوفود صغيرة.

ولن يتم تعزيز تنشيط الجمعية العامة إلا عندما تبدي الدول الأعضاء عامة الإرادة السياسية والتصميم على تمكين الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها ومسؤوليتها، كما نص عليهما الميثاق. يجب أن تسترشد جهودنا في تلك العملية بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أنه ينبغي - على نحو ما دعا إليه القرار ٢٩٢/٦١ - إنشاء فريق عامل بدون إبطاء، وأن على الدول الأعضاء أن تشارك في مناقشات متعمقة، واضعة نصب عينها تحديد

الواضح لنا جميعا أن النتيجة التي نريد تحقيقها لا تزال بعيدة المنال.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، مع تأكيدها من جديد موقع الجمعية العامة المحوري، بصفتها الجهاز الرئيسي للمداولة وصنع القرار السياسي وأكثر أجهزة الأمم المتحدة اتساما بالطابع التمثيلي، تدعو إلى تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية في المنظمة، لضمان تحسين التنسيق في المسائل الموضوعية التي تقتضي من الأمم المتحدة عملا جماعيا، وفقا لولايات كل منها.

ويُبرز القرار ٢٨٦/٦٠ الدور المحوري للجمعية العامة في مواضيع الاهتمام العالمية للمجتمع الدولي ويعرض، في نفس الوقت، طائفة من الاقتراحات المتنوعة لتحسين دور الجمعية العامة وأساليب عملها وتعزيز سلطتها.

وفي الآونة الأخيرة، شاركت الدول الأعضاء في مناقشات تفاعلية ومشاورات متضافرة حول العمل الحالي للجمعية العامة واتخذت، بتوافق الآراء، القرار ٢٩٢/٦١، الذي سلط الضوء مجددا على الالتزامات ببرنامج التنشيط. وفي هذا الصدد، نحن على قناعة تامة بأن التقرير المقبل للأمين العام عن تنشيط عمل الجمعية العامة سيمضي بنا خطوة أخرى إلى الأمام في هذه العملية المستمرة. ونتطلع أيضا بلهفة، سيدي، إلى قيادتك وإرشادك. وبانتظار ذلك، يود وفدي إبداء الملاحظات التالية.

بالنظر إلى أن تنشيط الجمعية العامة يمثل عنصرا من أهم عناصر عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، وأنه ينبغي بالتالي أن يحظى بأولوية مستمرة، يلاحظ وفدي بارتياح أن الدول الأعضاء والأمانة العامة اتخذتا تدابير كثيرة لتنفيذ ما يتصل بذلك من أحكام القرارات. وقد تمت تحسينات أولية، وينبغي أن يتسع نطاقها لتشمل جهات حاسمة، كاجتماعات الدورية بين رؤساء الجمعية العامة

تمويل التنمية، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر، بتوجيهكم. وقد جرى النقاش حول تقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل المنصف في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه أيضا بروح بناءة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء. وأسهم في استشارة زخم سياسي للمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة حول إصلاح مجلس الأمن، بقياداتكم، كما أسهم في إثمار نتائج ملموسة في الدورة الحالية. وسيشكل عام ٢٠٠٨ للجمعية العامة عاما حافلا آخر. وتلتزم اليابان تماما بتقديم دعمها الكامل للمناقشة التي سيعقدها الفريق بشأن تغير المناخ في شباط/فبراير، فضلا عن الاجتماعات المتعلقة بإصلاح الإدارة ومكافحة الإرهاب والأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على استعداد للمشاركة النشطة في هذه الاجتماعات. غير أنه يجب علينا أن نُحضر للمناقشات المواضيعية بصورة متأنية وقبل موعدها بفترة طويلة، إذا أريد لها أن تكون مجدية وأن تحقق أهدافها المنشودة.

ثانيا، يجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تبذل قصارى جهدها لتحسين عمل الجمعية العامة ومقرراتها لتعزيز فعاليتها وجدواها. وترشيد جدول أعمال الجمعية العامة وتبسيط قراراتها سيساعدها على زيادة تركيز عملها على المسائل ذات الأولوية وكفالة أن ما توجهه الجمعية من رسائل يتسم بطابع عملي. وبالحمد من حجم الوثائق المحالة إلى الجمعية والجمع بين بعض التقارير المنفردة، ستمكن الجمعية من العمل بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وقد تم التأكيد على هذه التوصيات مرارا وتكرارا في قرارات سابقة للجمعية، غير أنه لم يتحقق أي تحسين ملحوظ حتى الآن. وينبغي للأمانة العامة أن تبذل جهودا متضافرة لتخفيض حجم الوثائق وتكلفتها.

السبل الملائمة والعملية، المؤدية إلى إيصال عملية التنشيط إلى مرحلة الإثمار.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم، سيدي، استمرار جهود فييت نام للتعاون معكم ومع الدول الأعضاء في هذا المسعى الهام.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر عن تقديري لكم، سيدي، لعقدكم جلسة اليوم لمناقشة بند من أهم بنود جدول الأعمال، هو تنشيط عمل الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة، باعتبارها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يتساوى فيه تمثيل جميع الدول الأعضاء، مخولة ولاية تناول كل مسألة أو قضية تقع في نطاق ميثاق الأمم المتحدة. وتؤدي الجمعية العامة دورا محوريا في اتخاذ القرارات بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتنفيذه. وبموجب قرارات الأمم المتحدة، أنشأنا لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، وناقشنا مسائل الإصلاح الهامة الأخرى، من قبيل إصلاح مجلس الأمن وإصلاح الإدارة.

يجب أن ننظر إلى تنشيط الجمعية العامة وتعزيزها كمسألة حيوية موجهة نحو تعزيز أداء الأمم المتحدة نفسها. وأود اليوم أن أبحث في أربع نقاط، أظن أنها تقتضي الاهتمام على سبيل الأولوية.

أولا، أود أن أشجع الدول الأعضاء على أن تناقش دائبة، في الجمعية العامة، أوجه مسائل اليوم وأشدّها إلحاحا. وفي هذا الصدد، تبدي اليابان تعاونها التام ودعمها الكامل لمبادرتكم اليوم - سيدي - إلى إجراء مناقشات مواضيعية رئيسية ومناقشات أفرقة لإيجاد تفهم دولي واسع النطاق للمسائل الموضوعية الراهنة ذات الأهمية للدول الأعضاء ولرفع مستوى الاهتمام والزخم السياسيين. وفي هذا السياق، نشي على المناقشة الجيدة في الحوار الرفيع المستوى بشأن

وتتطلع اليابان إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن هذا البرنامج الهام وتحقيق نتائج ملموسة في تنشيط عمل الجمعية العامة.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، إن الموضوع قيد النظر اليوم يجب أن يشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة لأي رئيس للجمعية العامة. فتعزيز الهيئة التي تتولون رئاستها تمثل هدفاً بديهاً وضرورة سياسية. ومما لا شك فيه أن الجمعية لا تضطلع، منذ بعض الوقت، بالدور المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهذا تطور يبعث على القلق، لأن التركيز الأحادي الجانب على عمل مجلس الأمن أمر غير سليم سياسياً ويشكل تهديداً للتوازن المؤسسي لهذه المنظمة.

وما زلنا نرى قيمة محدودة في الممارسة التي تكاد تكون الآن تقليدية المتمثلة في التفاوض بشأن شكل من أشكال قرار شامل متعلق بكيفية تنشيط الجمعية العامة. ومن الواضح أن الماضي القريب قد أثبت، على نحو خاص، أن هذه الجهود قد تثمر بعض النتائج السياسية الصغيرة ويمكنها أيضاً أن تفضي إلى اتخاذ مقررات وقرارات بتوافق الآراء. غير أنها لا تؤدي إلى إحداث تغيير سياسي حقيقي. وهذا الأمر ليس مفاجئاً في واقع الأمر. فلماذا يطرأ تغيير على النموذج من خلال ممارسة تشكل، إلى حد بعيد، تجسيدا للنهج القائم على العمل المعتاد وبالتالي للثقافة السياسية التي ينوي تغييرها؟ وعلاوة على ذلك، تميل اللجان وأفرقة العمل المخصصة المكلفة بإنجاز العمل المتعلق بالتنشيط إلى إعداد نصوص متشابهة بصورة غريبة وكثيراً ما تؤدي إلى تكرار الإعلان المشهور القائل إن مشكلة تنشيط الجمعية العامة تتعلق بالتنفيذ أو، بصورة أكثر تحديداً، بعدم التنفيذ.

ونثني، بطبيعة الحال، على تعيين زميلنا من بولندا وباراغواي هذا الصباح، ونشكرهما على استعدادهما

ثالثاً، لتحسين التنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ينبغي تعزيز التشاور بين قيادات تلك الهيئات - أي رؤساء الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين، العام ذاته. ونثني على ما يبذله الأمين العام من جهود خاصة في هذا الصدد. وندعم تماماً الممارسة التي بدأ بها الأمين العام بان كي - مون لموافاة الجمعية العامة بإحاطات إعلامية في الوقت المناسب وتقديم التقارير إليها، عند الاقتضاء، بشأن مسائل محددة. كما نشيد بعقد اجتماعات منتظمة بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة لتشجيع الجمعية على النظر في المسائل ذات الأهمية الدولية الراهنة. وينبغي التشجيع على إقامة علاقات عمل بين الأجهزة الرئيسية باعتبار ذلك عملية منتظمة ومستمرة.

وتتعلق النقطة الرابعة التي أود أن أثيرها بتنفيذ القرار في حد ذاته. وأود أن أشدد على أهمية تنفيذ ما اتفقت عليه الجمعية بالفعل. ويمكن القيام بتنشيط مجد للجمعية العامة من خلال تنفيذ ما اتخذته من قرارات وتدابير بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. ويكتسي تنفيذ قرارات الجمعية العامة أهمية حاسمة لتعزيز مصداقيتها. وفي الوقت ذاته، يجب أن تتسم رسائل الجمعية وطلباتها بالوضوح والدقة بغية تفعيل تنفيذها. وينبغي ألا تكون الولايات الناشئة عن قرارات الجمعية العامة غير مواكبة للعصر أو متسمة بالازدواجية، أو يناقض بعضها بعضاً. ويتعين علينا أن نستعرض الولايات ونبسطها بصورة منتظمة لتلبية المتطلبات الحالية. وبالتالي، من الهام أن تتفق الدول الأعضاء على إعطاء زخم جديد للجنة المعنية باستعراض الولايات تحت الرئاسة المشتركة للسفير كيري مونيونغاندا مبيوندي، ممثل ناميبيا، والسفيرة روزماري بانكس، ممثلة نيوزيلندا. ومن الهام أيضاً تشكيل فريق عامل مخصص معني بتنشيط الجمعية العامة من أجل تقييم حالة تنفيذ القرارات ذات الصلة.

تكون هذه الجلسات مجدية أكثر، وتؤدي إلى تحقيق مزيد من النتائج الملموسة، إذا قدمتم للأعضاء قائمة بالمواضيع والقضايا التي تودون أن يتناولوها في سياق مسألة محددة. كما نشجع الأمين العام على تقديم الإحاطات الإعلامية، مثل الإحاطة التي قدمها في الأسبوع الماضي. ونتفق على أن هذه الإحاطات الإعلامية ينبغي أن تُعقد في مناسبات محددة، غير أننا لا نعتقد أنها ينبغي أن تتم في سياق أنشطة السفر فقط. كما أننا سنرحب بتقديم الإحاطات الإعلامية التي تتسم بقدر أكبر من التركيز وتقتصر على عدد صغير من المواضيع، وربما على موضوع واحد. كما نشجعكم على عقد اجتماعات مماثلة مع مسؤولين كبار آخرين في الأمانة العامة، مثل وكلاء الأمين العام. فكثيراً ما يشتكي وكلاء الأمين العام، على نحو خاص، من عدم إتاحة الفرص لهم للتواصل مع الأعضاء، وعقد الجلسات العامة غير الرسمية أحد الحلول البديهيّة في هذا الصدد.

السيد بوكرييل (نيبال) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد نيبال، أقدر هذه الفرصة لمناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال عن تنشيط أعمال الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، نشيد ببيانكم الاستهلاكي، السيد الرئيس، وتتعهد نيبال بتقديم الدعم لمساعدكم بهذا الخصوص. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

ونقدر دعوة الأمين العام بان كي - مون إلى إيجاد أمم متحدة أقوى من أجل عالم أفضل. ولا يمكننا تصور أمم متحدة أقوى دون جمعية عامة قوية وفعالة. ولذلك، فإن تنشيط الجمعية العامة هو بند هام لم يتم انجازه في برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة أعلى جهاز تمثيلي في الأمم المتحدة. وتجعل منها عضويتها العالمية أكثر أجهزة صنع

للاضطلاع بهذه المهمة الصعبة. ونقترح عليهما أن يركزا عملهما، ربما، على جانب واحد لا غير من جوانب تنشيط الجمعية العامة.

وفي رأينا، يتعلق أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الماضي بأهمية القيادة. وقد كانت هذه الجمعية هيئة ذات أهمية أكبر من الناحية السياسية عندما تولى رئاستها شخص على استعداد لقيادة أنشطتها وتقديم إرشاد حقيقي إلى الأعضاء، على أساس مشاورات واسعة النطاق، بطبيعة الحال. وبالنظر إلى أهمية منصب رئيس الجمعية، من الجدير بالملاحظة أننا لا نولي مزيداً من الاهتمام لعملية تعيين واختيار رؤسائها. ومن الواضح، سيدي الرئيس، أن أسلافكم لم يكونوا جميعاً يعرفون هذه المنظمة كما تعرفونها أنتم. وفي بعض الحالات، كان الرئيس المنتخب حديثاً، بعد توليه زمام الأمور في الجمعية، يفاجأ بما ينطوي عليه المنصب فعلاً من مسؤوليات. فالرئاسة ليست وظيفة بروتوكولية، بل هي منصب للقيادة والمسؤولية السياسية. وبالتالي، سنرحب بإجراء مشاورات، بتوجيهكم العام، يقوم بها الرئيس المشارك، بشأن كيفية تحسين الآليات التي تستند إليها الجمعية في ترشيح وتعيين رؤسائها. وهناك عدد من الاقتراحات السابقة التي يمكن أن نستفيد منها، تتعلق باتخاذ تدابير مثل عقد اجتماعات غير رسمية مع الأشخاص المهتمين بالمنصب، وذلك من خلال المجموعات الإقليمية أو جمع مواد إحاطات إعلامية، وغيرها من الوسائل التي يمكن الاستفادة منها. وإذا كان تحقيق حصيلة ملموسة بشأن هذه المسألة هو النتيجة الوحيدة التي سننصل إليها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فإننا سنعتبرها نتيجة جيدة.

وعلاوة على ذلك، نأمل، بطبيعة الحال، أن تعقد الجمعية دورة نشطة بقيادتكم. ونحثكم بصورة خاصة على التركيز على ما أوجزتموه من مسائل ذات أولوية، والاستخدام المتواتر لصيغة الجلسات العامة غير الرسمية. وقد

الدول الأعضاء الأخرى لتقوية هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد باكستان أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن تنشيط الجمعية العامة. ونود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز بصفته منسقا للفريق العامل للحركة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ممثلي سان مارينو والسنگال على عملهما الشاق خلال الدورة الحادية والستين. ونحن نرحب بتعيينكم للرئيسين المشاركين، ممثلي باراغواي وبولندا، اللذين سيساعدان في توجيه أعمالنا في المستقبل.

ونحن نتطلع أيضا إلى المشاركة على نحو بناء في المداولات بشأن هذه المسألة الهامة في الدورة الثانية والستين هذه. وينبغي لمداولاتنا أن تراعي مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونرى أن تنشيط الجمعية العامة مسألة سياسية وليست إجرائية. وحيث تسود الانقسامات، ينبغي لجهودنا الجماعية أن تنصب على بناء توافق في الآراء.

وما زال يساور باكستان القلق لأن دور الجمعية العامة وفعاليتها، على النحو الوارد بوضوح في الميثاق، ما برحا يتضاءلان كثيرا وباستمرار. وعلاوة على ذلك، لا نزال نحث على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بالتنشيط. وحتى تحقق أعمالنا نتائج حقيقية، ينبغي لمشاوراتنا أن تُجرى بصورة مفتوحة وشفافة وأن تعالج المسائل بصورة شاملة.

وقد أسفرت أعمالنا في الدورة الحادية والستين عن القرار ٢٩٢/٦١، الذي كان طابعه إجرائي وحقق هدفا مزدوجا: أن يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مستكملا عن حالة تنفيذ القرار ٢٨٦/٦٠ وأن ينشئ فريقا عاملا

السياسات موثوقة في الأمم المتحدة. ومن المسائل ذات الأولوية القصوى لأعضاء الأمم المتحدة أن تعزز الجمعية العامة من مهامها التداولية والتشريعية والمتعلقة باتخاذ القرار. وما لم تُعزز هذه الجوانب، فلن يتسنى تنشيط الجمعية العامة.

وفي القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، دعا قادة العالم إلى تنشيط الجمعية العامة وتقويتها. ومن المحزن، مع ذلك، أننا لم نتمكن من المضي قدما بتنشيط الجمعية العامة. واليوم، تتعدى أجهزة أخرى في الأمم المتحدة على مهامها وتتولاها هيئات من خارج المنظمة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص، تنامي الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في مجال تبني القرارات ذات الطابع التشريعي، التي كانت، لو لا ذلك، تقتضي نظر الجمعية العامة فيها.

وسيتسنى تنشيط الجمعية العامة إذا أدرجنا مواضيع هامة لتتطر فيها. فعلى سبيل المثال، بين الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تغيير المناخ الذي عقده الأمين العام مؤخرا ما يمكن للجمعية القيام به للتركيز على أكثر المسائل إلحاحا في العالم. وينبغي عقد المزيد من هذه المناقشات المواضيعية بشأن قضايا الساعة في الجمعية بصورة منتظمة.

وتؤيد نيبال تعزيز دور مكتب رئيس الجمعية العامة ووضع آلية للمشاورات بين الرئيس ورؤساء الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة تكون أكثر انتظاما و يغلب عليها بدرجة أكبر الطابع المؤسسي. وينبغي تعزيز مكتب الرئيس بمزيد من الموارد.

ونحن نشدد على أنه ينبغي لنا أن نعزز آلية تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وبالمثل، ينبغي أن نتمكن من الاستغناء عن الولايات المكررة والبالية.

ونحن نرحب بمواصلة المناقشة تحت هذا البند من جدول الأعمال بعد تعيين الميسرين. وتتعهد نيبال بالعمل مع

ثالثاً، تحديد جميع الدول الأعضاء لالتزامها السياسي بتنفيذ قرارات الجمعية على أساس غير انتقائي وغير تمييزي؛ وأخيراً، توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ جميع الأنشطة المقررة.

وتتضمن بعض الأفكار الأخرى للنظر فيها ما يلي. أولاً، ينبغي أن تُعطى الجمعية العامة دوراً تكميلياً واستعراضياً أكبر في مجال الأمن والسلام وذلك، على سبيل المثال، إعادة تفعيل الإجراءات التاريخية مثل "الاتحاد من أجل السلام" القرار ٣٧٧ (د-٥) ومعالجة المسائل "المهمة" المتعلقة بالأزمات المعقدة، بما في ذلك عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي ولجنة بناء السلام وغيرها من اللجان الفنية.

ثانياً، يمكن إنشاء آلية للرصد والتنفيذ تابعة للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ مختلف القرارات والتوصيات التي تعتمدها الجمعية، وتقديم المشورة بهذا الشأن. ويمكن أن ترتبط هذه الآلية أيضاً بممارسة استعراض الولايات.

ثالثاً، قد نرحب بإحاطات إعلامية منتظمة يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة.

رابعاً، ينبغي للجمعية العامة أن تقوم بدراسة أوثق لمداولات مجلس الأمن وقراراته.

خامساً، نرى أن من الواضح أنه ينبغي تعزيز دور الجمعية العامة في الإدارة المالية والإدارية والإشراف على جميع قرارات الأمم المتحدة ونفقاتها.

إننا نسلم بأن من الأسباب الرئيسية لتآكل مصداقية الجمعية وفعاليتها هو عدم تنفيذ قراراتها ومقرراتها. وفي الماضي، اقترحنا إنشاء آليات تتولى رصد تنفيذ هذه القرارات. ونود أن نحث الأعضاء على إخضاع هذه الفكرة لمزيد من الدراسة.

مفتوح العضوية في الدورة الثانية والستين. وللأسف، لم يُتَح التقرير المطلوب إلى الدول الأعضاء بعد. كما أن الأمانة العامة لم تشر إلى تاريخ لإصداره. ولذلك، سيتعين أن نتناول التقرير في مرحلة لاحقة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية. ونود هنا أن نؤكد من جديد رغبتنا في رؤية تقرير موضوعي من الأمين العام يكون ذا طابع تحليلي ويبيّن سبب عدم التنفيذ المتعلق بتنشيط الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة هي جهاز التداول وتقرير السياسات والتمثيل الرئيسي في الأمم المتحدة، ويجب تمكينه من تأدية دوره المحوري بفعالية. وفي ظل عالم يزداد ترابطاً وعولمة، فتعددية الأطراف ليست مرغوبة فحسب، بل ضرورية أيضاً. وفي ضوء هذه الخلفية، تتوفر للأمم المتحدة فرصة تاريخية للقيام بدور رئيسي في شؤون العالم، لكنها فشلت على ما يبدو في القيام بذلك لعدم توفر رؤية تتفق عليها جميع الدول الأعضاء.

وعليه، لا ينبغي النظر إلى عملية تنشيط الجمعية العامة بوصفها مسألة إجرائية تقتصر على ترشيد جدول الأعمال والتقليل من الوثائق وتحسين أساليب العمل. ولن يتسنى التنشيط الحقيقي للجمعية العامة إلا عندما تُبدي جميع الدول الأعضاء التصميم السياسي على تمكين الجمعية من الاضطلاع بدورها ومسؤوليتها على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ومما له نفس القدر من الأهمية إيقاف وعكس تضاؤل دور وسلطة الجمعية العامة، على يد مجلس الأمن إلى حد كبير، وإلى حد ما الأمانة العامة.

ويرى وفد بلدي أن جوهر التنشيط هو تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها. والشروط المسبقة لتحقيق هذه النتيجة تقتضي أولاً، الاحترام الكامل لدور الجمعية العامة ومهامها على النحو الوارد في الميثاق؛ ثانياً، وضع حد لتعدي مجلس الأمن على مسائل تقع ضمن صلاحية الجمعية العامة؛

القرارات المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة لرؤساء دولنا أو حكوماتنا. ونتيجة ذلك هي دعم التعاون والتوازن بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى: مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، على أساس الولايات التي أناطها الميثاق بكل منها.

إن عقد المناقشات المواضيعية الرئيسية يشجع التفاعل والاتفاق بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الأساسية أو الملحة أو قضايا الساعة، التي تتناول طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك منع الأزمات وإدارتها، والأهداف الإنمائية للألفية، والإرهاب، وتغير المناخ، والحوار بين الثقافات والأديان، وما إلى ذلك.

وعلى نفس المنوال، فإن المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية تبادل الأفكار تعزز الجمعية العامة كهيئة تمثيلية عالمية وبوصفها المحفل التداولي الرئيسي لمنظمتنا. ويسر وفدي كذلك أن يشير إلى دعم التعاون بين الجمعية العامة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، لا سيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

غير أن هذه الجوانب الإيجابية والمشجعة في عملية تنشيط الجمعية العامة ينبغي ألا يُخفي العراقيل والتحديات التي ما زالت قائمة كيما نضمن تقدماً لا رجعة فيه. وفي هذا الصدد، علينا أن نحرص على تحقيق توازن أفضل بين عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأن نحتمي الأولى من أن يطغى عليها الأخير. ومرة أخرى، ينبغي لنا أن نطالب مجلس الأمن بأن يُبقي الجمعية العامة على علم بالإجراءات التي يتخذها وأن يستكمل المعلومات المقدمة إليها، وأن يقدم تقارير إلى الجمعية لكي تنظر فيها، وفقاً للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، بشأن المواضيع المتخصصة المتصلة بالقضايا الرئيسية ذات الاهتمام بالنسبة للمجتمع الدولي.

أخيراً، وليس آخراً، تؤيد باكستان الجهود الرامية إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. وما زلنا نوصي بأن يحيط الأمين العام الرئيس علماً، ربما مرة كل نصف شهر، على الأقل، بكل الأنشطة الجارية في الأمم المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن. وينبغي أيضاً أن يُؤذن للرئيس بطلب إحاطات إعلامية خاصة بشأن أي حالة أو مسألة من رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من الأمين العام. ونوصي بزيادة التنسيق في هذا المجال. وفي هذه الجهود، ستواصل باكستان العمل بطريقة بناءة كيما يستعاد دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة الرئيسية الأكثر تمثيلاً للتداول وصنع القرارات في الأمم المتحدة.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إن دراسة متعمقة للسبل والوسائل التي تساعد على دعم دور الجمعية العامة وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها هي الشاغل الرئيسي للدول الأعضاء في منظمتنا هذه. ويود وفدي أن يعرب لكم، سيدي الرئيس، عن عميق امتناننا لإدراج هذا البند في مكانه اللائق في جدول الأعمال.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

وأود في البداية أن أهنئ الفريق العامل، وخاصة الميسرين، السفير بادجي ممثل السنغال، والسفير بوديني، ممثل سان مارينو، وأشكرهما على الجهود الدؤوبة والمثمرة التي بذلها منذ آذار/مارس ٢٠٠٧ في إجراء المشاورات، التي أفضت إلى اتخاذ القرار ٢٩٢/٦١ بشأن تنشيط الجمعية العامة بتوافق الآراء بتوافق الآراء في آب/أغسطس.

وعلى الرغم من الطابع الحساس والمعقد للموضوع، فقد أحرز بعض التقدم، ووفدي يرحب بذلك مع الاهتمام. ولا يفوتنا أن نخيي الدور المركزي المتزايد الذي تقوم به الجمعية العامة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي تنفيذ

للسنغال وسان مارينو لعملهما الهام كمُيسرين معنيين بتنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها.

ووفدي يدعم الجهود الرامية إلى تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها. ويعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة عدم الانحياز.

إن جهود تنشيط الجمعية العامة ينبغي أن تهدف إلى تعزيز دورها بوصفها الهيئة التمثيلية الرئيسية للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة. وإذ نقدر الجهود الرامية إلى تمكين الجمعية العامة وزيادة فاعليتها، فإن تنشيطها لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن تعالج عوامل أساسية معينة بشكل سليم. وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ضرورة بديهية. ولا بد أن تبذل جهود قوية في ذلك الاتجاه. ومن المؤكد أن هناك حاجة إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن مسألة التنشيط في أقرب وقت ممكن. إن التنشيط يستتبع أيضاً إعادة تنظيم العلاقات التكاملية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بروح من الشراكة، وباحترام كامل لمسؤوليات الجهازين التي ينيطها بمها الميثاق. والجمعية العامة المنشطة هي أيضاً تلك التي تثبت قدرتها على معالجة المسائل الدولية الهامة بشكل استباقي. وعقد المناقشات المواضيعية تطور مرحّب به. وهي كذلك الجمعية التي تعزز الحوار الموضوعي والتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيزاً لأشكال التآزر. ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان المنشآن حديثاً يحتاجان إلى الدعم والتوجيه من جمعية منشطة في تنفيذ مهامهما الصعبة.

إن الإرادة السياسية جوهريّة، وعلى الدول الأعضاء أن تبرهن على وجودها، بشكل ملموس، بإيجاد جمعية عامة قوية. وإندونيسيا تؤيد تنفيذ القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن التنشيط وتحث عليه. ونحن نشاطر الوفود الأخرى القلق حيال تضائل دور الجمعية على مرّ السنوات، ونرى أنه

إن تنشيط الجمعية العامة يتطلب كذلك دعم مكتب رئيسها، فضلاً عن إثراء وتدعيم ذاكرتها المؤسسية. ولا بد للجمعية من أن توفر الموارد المالية والبشرية لتنفيذ برامجها وبنود أعمالها الأكثر إلحاحاً، في جملة أمور.

وفيما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، يأمل وفدي في مواصلة العمل بشأن مراجعة وترشيده جداول أعمال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية. وقد حان الوقت لتنشيط المكتب، كونه المستشار الرئيسي للجمعية، حتى يقدم توصيات موجزة حول أساليب عمل الجمعية، وفقاً للقرار ٣١٦/٥٨.

وينبغي أن نفكر ملياً في كل تدابير المتابعة ومقترحات الإصلاح وأن نتخذ بطريقة مفتوحة وشفافة وموجهة إلى تحقيق النتائج، على أساس المواضيع والأهداف ذات الأولوية للمنظمة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تطبيق قرارات الجمعية العامة هو أحد مفاتيح التنشيط. وعليه، وتحقيقاً لهذا الغرض، أَدْعُو الأمانة العامة إلى أن تواصل توفير المعلومات المفيدة بشأن حالة تنفيذ القرارات المتخذة في هذا الميدان، بما في ذلك من خلال تحديث تقريرها الممتاز (A/GI/483) تماشياً مع روح القرار ٢٩٢/٦١، المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

وأرحب باختيار زميلينا من بولندا وباراغواي كمُيسرين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بتنشيط الجمعية العامة، ونؤكد لهما على تعاوننا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

السيد الرئيس، نتوجه إليكم بالشكر على عقد هذه المناقشة بشأن توجيه هذا الكيان الذي يمثل تطلعات مجتمع الأمم على النحو الأمثل. كما نعرب عن امتناننا للممثلين الدائمين

لا بد من استعادته، انسجاماً مع ولايتها بحسب الميثاق. ووفد بلدي يؤيد اتخاذ قرار جديد موضوعي وشامل بهذا المعنى.

وبالمضي قدماً، نعتقد أن الجمعية ينبغي أن تعتمد قرارات أكثر ترشيداً وتوجُّهاً نحو العمل. وينبغي لنا أن نخطط وننظم عملنا في اللجان المختلفة بكفاءة، بما في ذلك المناقشات المركّزة. كما ينبغي تفادي تكرار الولايات وتداخلها. لكنه ينبغي عدم ترشيد العمل على حساب المسائل الموضوعية.

إن إندونيسيا تعيد تأكيد تعاونها ودعمها في عملية الاضطلاع بتنشيط شامل ومفيد للجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.